بنك الإمارات للإستثمار (ش.م.ع)

البيانات المالية

٣١ ديسمبر ٢٠١٣

تقرير مجلس الإدارة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣

يسر أعضاء مجلس لإدارة أن يقدموا للسادة مساهمي بنك الإمارات للإستثمار ش.م.ع ("البنك") التقرير السنوي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ .

خلال السنوات القليلة الماضية، أعاد البنك تموضعه لكي يصبح بنكاً رائداً في تقديم الخدمات البنكية الخاصة والاستثمارية ويركز على العملاء الأفراد ذوي الثروات والمؤسسات. خلال سنة ٢٠١٣، استمرينا في تنفيذ هذه الاستراتيجيته بالتزامن مع بناء البنية التحتية الضرورية للنمو.

لقد أقفل البنك سنة ٢٠١٣ على صافي أرباح سنوية قدرها ٣٦,٢ مليون درهم بزيادة بنسبة ٣٨% مقارنة بالسنة السابقة (٢٦,٣ مليون درهم) مع الإحتفاظ بمعدل كفاية رأس المال بنسبة ١٥,٨٢% (معدل كفاية الشق الأول من رأس المال بنسبة ١٣,٦٪). خلال هذه الفترة، زادت ودائع العملاء بنسبة ١٠٩٪ لتصل إلى مبلغ ١,٦٧٥ مليون درهم (مبلغ ٨٠٣ مليون درهم في سنة ٢٠١٢)، بينما وصل إجمالي موجودات الميزانية العمومية إلى ٢,٧٧٥ مليون درهم أي زيادة بنسبة ٥٢٪ عن السنة السابقة (١,٨٢٨ مليون درهم).

جدير بالملاحظة أن الموجودات الائتمانية تحت إدارة البنك قد زادت بنسبة ١٢٢٪ إلى ١,٤٨٨ مليون درهم (مبلغ ٦٦٩ مليون درهم في سنة ٢٠١٢) لتصبح مجمل الموجودات المدارة من قبل البنك ٤,٢٦٣ مليون درهم (٢,٤٩٧ مليون درهم في ٢٠١٢).

نقترح توزيع أرباح السنة كما يلي:

	درهم
- تحويل إلى الإحتياطي القانوني وفقاً لمتطلبات المادة ٥٨ (١) من النظام الأساسي للبنك	٢,٦٦٩,٩٥٠
- تحويل إلى الإحتياطي الخاص وفقاً لمتطلبات المادة ٥٨ (٢) من النظام الأساسي للبنك	٣,٦٢٢,٩٥٠
- أرباح نقدية (١٠%) من رأس المال المدفوع	٦,٠٠٠,٠٠٠
- أسهم منحة (٨,٣٣٣%) من رأس المال المدفوع	٥,٠٠٠,٠٠٠

بينما نواصل مسيرتنا في بناء مؤسسة بنكية خاصة وإستثمارية رائدة. نتوجه بالشكر لعملائنا عن دعمهم وكذلك نشكر موظفينا على إخلاصهم وتفانيهم في العمل.

مجلس الإدارة
١٧ فبراير ٢٠١٤
دبي، الإمارات العربية المتحدة

إرنست و يونغ
صندوق بريد ٩٢٦٧
الطابق ٢٨، برج العطار للأعمال
شارع الشيخ زايد
دبي، الإمارات العربية المتحدة

هاتف: ٤٠٠٠ ٣٣٢ ٤ ٩٧١+
فاكس: ٤٠٠٤ ٣٣٢ ٤ ٩٧١+
dubai@ae.ey.com
ey.com/mena

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين
بنك الإمارات للإستثمار ش.م.ع

تقرير حول البيانات المالية

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لبنك الإمارات للإستثمار ش.م.ع ("البنك") والتي تتألف من بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ وبيانات الإيرادات والإيرادات الشاملة والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق المساهمين للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التوضيحية الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية وفقاً لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية والنصوص المطبقة من النظام الأساسي للبنك وقانون الشركات التجارية لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته) في دولة الإمارات العربية المتحدة والقانون الإتحادي رقم ١٠ لسنة ١٩٨٠ وعن نظم الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء كان ذلك نتيجة لاحتيال أو خطأ.

مسؤولية مدققي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية إستناداً إلى أعمال تدقيقنا. لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب منا الإلتزام بالمتطلبات الأخلاقية وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية خالية من أية أخطاء جوهرية.

يتضمن التدقيق القيام بالإجراءات للحصول على أدلة التدقيق حول المبالغ والإفصاحات الواردة في البيانات المالية. إن الإجراءات المختارة تعتمد على تقدير مدققي الحسابات وتشمل تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية للبيانات المالية سواء نتيجة لاحتيال أو خطأ. وعند تقييم هذه المخاطر، يضع المدقق في الإعتبار نظم الرقابة الداخلية المعنية بإعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة لكي يتم تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في مثل هذه الحالات، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية نظم الرقابة الداخلية للبنك. ويتضمن التدقيق أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي أجرتها الإدارة وكذلك تقييم العرض الشامل للبيانات المالية ككل.

وبإعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر لنا الأساس لإبداء رأينا حول البيانات المالية.

الرأي

في رأينا، أن البيانات المالية تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للبنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين
بنك الإمارات للإستثمار ش.م.ع (تتمة)

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

كذلك نؤكد، بأنه في رأينا، أن البيانات المالية تتضمن من جميع النواحي الجوهرية، المتطلبات السارية المفعول لقانون الشركات التجارية لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته) في دولة الإمارات العربية المتحدة والقانون الإتحادي رقم ١٠ لسنة ١٩٨٠ والنصوص السارية المفعول من النظام الأساسي للبنك وأن البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن البيانات الواردة في تقرير مجلس الإدارة فيما يتعلق بالبيانات المالية تتفق مع السجلات المحاسبية للبنك. لقد حصلنا على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا. وحسب علمنا وإعتقادنا، لم تقع خلال السنة أية مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته) في دولة الإمارات العربية المتحدة أو القانون الإتحادي رقم ١٠ لسنة ١٩٨٠ أو النظام الأساسي للبنك على وجه قد يكون له تأثير جوهري على نشاط البنك أو مركزه المالي.

Ernst & Young

توقيع:
أنتوني اوسوليفان
شريك
رقم القيد: ٦٨٧

١٧ فبراير ٢٠١٤
دبي، الإمارات العربية المتحدة

بيان الإيرادات

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣

	إيضاح	٢٠١٣ ألف درهم	٢٠١٢ ألف درهم
إيرادات الفوائد		٢,٤٠٥	٣,٤٤٨
صافي الإيرادات من الإستثمارات	٤	١٠٣,٩٣٣	٨٢;٧٨٠
		١٠٦,٣٣٨	٨٦,٢٢٨
مصاريف الفوائد		(٣٨,٥٢٢)	(٣٠,٦١٦)
صافي إيرادات الفوائد وصافي الإيرادات من الإستثمارات		٦٧,٨١٦	٥٥,٦١٢
إيرادات أخرى	٥	١٠,٣٧١	٧,١٧٣
أرباح تحويل عملة – صافي		٣٨٣	١٦٥
الإيرادات التشغيلية		٧٨,٥٧٠	٦٢,٩٥٠
مصاريف عمومية وإدارية	٦	(٣٥,٤١٧)	(٢٦,٨٥٢)
خسائر الإنخفاض في قيمة الإستثمارات المتوفرة للبيع		–	(٨,١٥٢)
خسائر الانخفاض في قيمة الاستثمارات المدرجة بالتكلفة		(٥,٤٢٤)	–
خسائر الإنخفاض في قيمة القروض والسلفيات	١٠	(١,٥٠٠)	(١,٦٢٠)
المصاريف التشغيلية		(٤٢,٣٤١)	(٣٦,٦٢٤)
الأرباح للسنة		٣٦,٢٢٩	٢٦,٣٢٦
الربح الأساسي والمخفف للسهم	٧	٦٠.٣٨ درهم	٤٣.٨٨ درهم

تشكل الإيضاحات من ١ إلى ٢٦ المرفقة جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان الإيرادات الشاملة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣

	إيضاح	٢٠١٣ ألف درهم	٢٠١٢ ألف درهم
الأرباح للسنة		٣٦,٢٢٩	٢٦,٣٢٦
الإيرادات الشاملة الأخرى			
صافي الأرباح غير المحققة من الإستثمارات المتوفرة للبيع		١٥,٧٦٩	٨٧,١٧٦
صافي الأرباح المحققة المحولة إلى بيان الإيرادات عند إستبعاد الإستثمارات المتوفرة للبيع	٤	(٣٣,٣٢٩)	(٢٦,٤١٨)
الإنخفاض في قيمة الإستثمارات المتوفرة للبيع المثبتة في بيان الإيرادات		–	٨,١٥٢
(الخسائر) الإيرادات الشاملة الأخرى للسنة		(١٧,٥٦٠)	٦٨,٩١٠
إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة		١٨,٦٦٩	٩٥,٢٣٦

تشكل الإيضاحات من ١ إلى ٢٦ المرفقة جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان المركز المالي

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣

	ايضاح	٢٠١٣ ألف درهم	٢٠١٢ ألف درهم
الموجودات			
نقدية وأرصدة لدى المصرف المركزي			
لدولة الإمارات العربية المتحدة	٨	٦٩,١٧٩	١٥,٧١٦
مستحقات من البنوك	٩	٢٣٥,٩٥١	٦٠,٨٤٣
القروض والسلفيات، صافي	١٠	١٠٨,٧٧٨	١٨,٦٥٨
الإستثمارات	١١	٢,٣٢٨,٢٧٥	١,٧١١,٨٩١
الاستثمار في شركة شقيقة	١٢	٧٢	٧٢
موجودات ثابتة	١٣	٤,٨٧٤	١,٤٦٤
موجودات أخرى	١٤	٢٨,٠٨٨	١٩,٨١٦
إجمالي الموجودات		٢,٧٧٥,٢١٧	١,٨٢٨,٤٦٠
المطلوبات وحقوق المساهمين			
المطلوبات			
مستحقات للبنوك	١٥	٧٦٥,٢٨٦	٦٩٨,٥٦٩
ودائع العملاء		١,٦٧٥,١١٢	٨٠٣,٢٤٠
مطلوبات أخرى	١٦	٣٠,٢٢٥	٣٥,٢٢٦
إجمالي المطلوبات		٢,٤٧٠,٦٢٣	١,٥٣٧,٠٣٥
حقوق المساهمين			
رأس المال	١٧	٦٠,٠٠٠	٥٥,٠٠٠
إحتياطي قانوني	١٧	٣٠,٠٠٠	٢٧,٣٣٠
إحتياطي خاص	١٧	٢٤,٣٦١	٢٠,٧٣٨
التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة		٦٣,٣٣٧	٨٠,٨٩٧
أرباح غير موزعة		١٢٦,٨٩٦	١٠٧,٤٦٠
إجمالي حقوق المساهمين		٣٠٤,٥٩٤	٢٩١,٤٢٥
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين		٢,٧٧٥,٢١٧	١,٨٢٨,٤٦٠

تمت الموافقة على البيانات المالية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠١٤ ووقعت نيابة عنهم من قبل:

عمر عبد الله الفطيم
(رئيس مجلس الإدارة)

بطي عبيد الملا
(عضو مجلس الإدارة)

تشكل الإيضاحات من ١ إلى ٢٦ المرفقة جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣

	إيضاح	٢٠١٣ ألف درهم	٢٠١٢ ألف درهم
الأنشطة التشغيلية			
الأرباح للسنة		٣٦,٢٢٩	٢٦,٣٢٦
التعديلات للبنود التالية:			
الإستهلاك	١٣	١,١٣٩	٨٢٤
الأرباح من بيع موجودات ثابتة		(٣١)	–
خسائر الإنخفاض في قيمة الإستثمارات المتوفرة للبيع		–	٨,١٥٢
خسائر الإنخفاض في قيمة الإستثمارات المدرجة بالتكلفة	١١	٥,٤٢٤	–
خسائر الإنخفاض في قيمة القروض والسلفيات		١,٥٠٠	١,٦٢٠
التغيرات في المستحقات من البنوك التي تستحق في الأصل بعد أكثر من ثلاثة أشهر		٣٩,٠٠٠	١٦,٠٠٠
التغيرات في المستحقات إلى البنوك التي تستحق في الأصل بعد أكثر من ثلاثة أشهر		١١٩,٠٦١	٣٠٤,٧٢٧
التغيرات في القروض والسلفيات		(٩١,٦٢٠)	(١١,٢٨٣)
التغيرات في الموجودات الأخرى		(٨,٢٧٢)	١,٦٣٥
التغيرات في الإستثمارات (صافي)		(٦٣٩,٣٦٨)	(٤٧٥,٦٤٧)
التغيرات في ودائع العملاء		٨٧١,٨٧٢	(٤٥,٢١٢)
التغيرات في المطلوبات الأخرى		(٥,٠٠١)	١٢,١٧٥
صافي النقد من (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية		٣٢٩,٩٣٣	(١٦٠,٦٨٣)
الأنشطة الإستثمارية			
شراء موجودات ثابتة	١٣	(٤,٥٥٣)	(١,١٢١)
الاستثمار في شركة شقيقة	١٢	–	(٧٢)
المبالغ المحصلة من استبعاد موجودات ثابتة		٣٥	–
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الإستثمارية		(٤,٥١٨)	(١,١٩٣)
الأنشطة التمويلية			
أرباح أسهم مدفوعة	١٨	(٥,٥٠٠)	(٤,٩٤٤)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية		(٥,٥٠٠)	(٤,٩٤٤)
الزيادة / (النقص) في النقدية وشبه النقدية		٣١٩,٩١٥	(١٦٦,٨٢٠)
النقدية وشبه النقدية في ١ يناير		(٢٣٦,٢٨٣)	(٦٩,٤٦٣)
النقدية وشبه النقدية في ٣١ ديسمبر		٨٣,٦٣٢	(٢٣٦,٢٨٣)
تتألف النقدية وشبه النقدية من مبالغ بيان المركز المالي التالية التي تستحق في الأصل خلال ثلاثة أشهر أو أقل:			
نقدية وأرصدة لدى المصرف المركزي		٦٩,١٧٩	١٥,٧١٦
مستحقات من البنوك		٢٣٥,٩٥١	٢١,٨٤٣
مستحقات إلى البنوك		(٢٢١,٤٩٨)	(٢٧٣,٨٤٢)
		٨٣,٦٣٢	(٢٣٦,٢٨٣)
التدفقات النقدية التشغيلية من الفوائد وأرباح الأسهم			
فوائد مدفوعة		٢٩,٢٧١	٣٨,١٥٤
فوائد مقبوضة (تشمل من الإستثمارات)		٥٢,٧٣٥	٤٤,٤٥٨
أرباح أسهم مقبوضة		١٧,١٨٥	١٢,٧٠٥

تشكل الإيضاحات من ١ إلى ٢٦ المرفقة جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان التغيرات في حقوق المساهمين

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣

	رأس المال *ألف درهم*	*إحتياطي قانوني* *ألف درهم*	*إحتياطي خاص* *ألف درهم*	*التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة* *ألف درهم*	*أرباح غير موزعة* *ألف درهم*	*المجموع* *ألف درهم*
في ١ يناير ٢٠١٣	٥٥,٠٠٠	٢٧,٣٣٠	٢٠,٧٣٨	٨٠,٨٩٧	١٠٧,٤٦٠	٢٩١,٤٢٥
الأرباح للسنة	–	–	–	–	٣٦,٢٢٩	٣٦,٢٢٩
الإيرادات (الخسائر) الشاملة الأخرى للسنة	–	–	–	(١٧,٥٦٠)	–	(١٧,٥٦٠)
إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة	–	–	–	(١٧,٥٦٠)	٣٦,٢٢٩	١٨,٦٦٩
التحويلات	–	٢,٦٧٠	٣,٦٢٣	–	(٦,٢٩٣)	–
أرباح نقدية– متعلقة بسنة ٢٠١٢ (إيضاح ١٨)	–	–	–	–	(٥,٥٠٠)	(٥,٥٠٠)
أسهم منحة– متعلقة بسنة ٢٠١٢ (إيضاح ١٨)	٥,٠٠٠	–	–	–	(٥,٠٠٠)	–
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣	٦٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	٢٤,٣٦١	٦٣,٣٣٧	١٢٦,٨٩٦	٣٠٤,٥٩٤

تشكل الإيضاحات من ١ إلى ٢٦ المرفقة جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان التغيرات في حقوق المساهمين

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣

	رأس المال *ألف درهم*	*إحتياطي قانوني* *ألف درهم*	*إحتياطي خاص* *ألف درهم*	*التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة* *ألف درهم*	*أرباح غير موزعة* *ألف درهم*	*المجموع* *ألف درهم*
في ١ يناير ٢٠١٢	٤٩,٤٣٢	٢٤,٦٩٧	١٨,١٠٥	١١,٩٨٧	٩٦,٩١٢	٢٠١,١٣٣
الأرباح للسنة	–	–	–	–	٢٦,٣٢٦	٢٦,٣٢٦
الإيرادات الشاملة الأخرى للسنة	–	–	–	٦٨,٩١٠	–	٦٨,٩١٠
إجمالى الإيرادات الشاملة للسنة	–	–	–	٦٨,٩١٠	٢٦,٣٢٦	٩٥,٢٣٦
التحويلات	–	٢,٦٣٣	٢,٦٣٣	–	(٥,٢٦٦)	–
أرباح نقدية– متعلقة بسنة ٢٠١١ (إيضاح ١٨)	–	–	–	–	(٤,٩٤٤)	(٤,٩٤٤)
أسهم منحة– متعلقة بسنة ٢٠١١ (إيضاح ١٨)	٥,٥٦٨	–	–	–	(٥,٥٦٨)	–
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٥٥,٠٠٠	٢٧,٣٣٠	٢٠,٧٣٨	٨٠,٨٩٧	١٠٧,٤٦٠	٢٩١,٤٢٥

تشكل الإيضاحات من ١ إلى ٢٦ المرفقة جزءاً من هذه البيانات المالية.

١- التأسيس والأنشطة

تأسس بنك الإمارات للإستثمار ش.م.ع ("البنك") بتاريخ ١٧ فبراير ١٩٧٦ في دبي، الإمارات العربية المتحدة بموجب موسوم من صاحب السمو حاكم دبي تحت إسم بنك الإمارات العربية للإستثمار ش.م.ع. في عام ١٩٩٩، تم تسجيل البنك بموجب قانون الشركات التجارية رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته) في دولة الإمارات العربية المتحدة كشركة مساهمة عامة. خلال سنة ٢٠١٠ غير البنك اسمه إلى بنك الإمارات للإستثمار ش.م.ع. يقوم البنك بالأعمال المصرفية الخاصة والإستثمارات المصرفية وإدارة محافظ الإستثمار. إن عنوان المكتب المسجل للبنك هو ص.ب ٥٥٠٣ دبي، الإمارات العربية المتحدة.

إن البنك هو شركة تابعة لشركة الفطيم الخصوصية ذ.م.م التي تمتلك نسبة ٥٢,٣٦% من أسهم البنك.

٢- أسس إعداد البيانات المالية

٢-١ العرف المحاسبي

يتم إعداد البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية بإستثناء قياس المشتقات والإستثمارات المتوفرة للبيع بالقيمة العادلة.

يتم عرض البيانات المالية بدرهم الإمارات العربية المتحدة بإعتبارها العملة المستخدمة لدى البنك ويجري تقريب جميع القيم إلى أقرب ألف درهم (ألف درهم) إلا إذا أشير لغير ذلك.

٢-٢ بيان التوافق

يتم إعداد البيانات المالية للبنك وفقاً لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية والتفسيرات لإعداد التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات القوانين السارية المفعول في دولة الإمارات العربية المتحدة.

٢-٣ التغيرات في السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية مماثلة لتلك المستخدمة في السنة السابقة باستثناء أن البنك قد قام، للمرة الأولى، باتباع بعض المعايير والتعديلات التي نتج عنها إفصاحات إضافية في البيانات المالية. إن طبيعة وتأثير كل من المعايير الجديدة والتعديلات مبينة أدناه:

المعايير الجديدة والمعدلة والتفسيرات

معيار إعداد التقارير المالية الدولية رقم ٧ الإفصاحات – تسوية الموجودات المالية والمطلوبات المالية – تعديلات على معيار إعداد التقارير المالية الدولية رقم ٧

تتطلب هذه التعديلات من المنشأة الافصاح عن معلومات حول حقوق التسوية والترتيبات ذات العلاقة (على سبيل المثال، اتفاقيات الضمان). سوف توفر الإفصاحات للمستخدمين معلومات مفيدة في تقييم تأثير ترتيبات التصفية على المركز المالي للمنشأة. إن الإفصاحات الجديدة ضرورية لكافة الأدوات المالية المثبتة التي تم تسويتها وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٢. تنطبق الإفصاحات أيضاً على الأدوات المالية المثبتة التي تخضع إلى ترتيب التصفية الرئيسي الملزم أو الإتفاقات المماثلة، بغض النظر عما إذا تم تسويتها وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٢. وبما أن البنك لم يقم بتسوية الأدوات المالية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٢ وليس لديه ترتيبات تسوية ذات علاقة، فليس للتعديل أي تأثير على البنك.

معيار إعداد التقارير المالية الدولية رقم ١٣ – *قياس القيمة العادلة*

يقوم معيار إعداد التقارير المالية الدولية رقم ١٣ بتأسيس مصدر فردي للتوجيه ضمن معايير إعداد التقارير المالية الدولية لجميع قياسات القيمة العادلة. لا يتغير معيار إعداد التقارير المالية الدولية رقم ١٣ عندما يكون مطلوباً من منشأة ما أن تستخدم القيمة العادلة، بل يقدم توجيهاً حول كيفية قياس القيمة العادلة وفقاً لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية. يحدد معيار إعداد التقارير المالية الدولية رقم ١٣ القيمة العادلة باعتبارها سعر الخروج. نتيجة التوجيه في معيار إعداد التقارير المالية الدولية رقم ١٣، قام البنك بإعادة تقييم سياساته لقياس القيمة العادلة، على وجه الخصوص، مدخلات التقييم الخاصة به مثل مخاطر عدم الأداء لقياس القيمة العادلة للمطلوبات. إن معيار إعداد التقارير المالية الدولية رقم ١٣ يتطلب أيضاً إفصاحات إضافية. إن تطبيق معيار إعداد التقارير المالية الدولية رقم ١٣ لم يؤثر جوهريا على قياس القيمة العادلة لدى البنك. تم تقديم الإفصاحات الإضافية عند الضرورة في الإيضاحات الفردية المتعلقة بالموجودات والمطلوبات التي تم تحديد القيم العادلة لها. يتم تقديم التسلسل الهرمي للقيمة العادلة في الإيضاح رقم ٢٤.

٢- أسس إعداد البيانات المالية (تتمة)

٢-٣ التغيرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

المعايير الجديدة والمعدلة والتفسيرات (تتمة)

المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ عرض بنود الإيرادات الشاملة الأخرى – تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١
إن التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ تقدم تجميع للبنود المعروضة في الإيرادات الشاملة الأخرى. إن البنود التي قد يتم إعادة تصنيفها (أو تدويرها) إلى الأرباح أو الخسائر في تاريخ مستقبلي (على سبيل المثال، صافي الأرباح من تحوط صافي الاستثمارات، والفروقات عند تحويل العملات الأجنبية من العمليات الأجنبية، وصافي الحركة في تحوطات التدفقات النقدية وصافي الخسائر أو الأرباح من الموجودات المالية المتوفرة للبيع) تم عرضها الآن بشكل منفصل عن البنود التي قد لا يتم إعادة تصنيفها أبداً (مثال، الأرباح والخسائر الأكتوارية من خطط المزايا المحددة وإعادة تقييم الأراضي والمباني). تؤثر التعديلات على العرض فقط وليس لها تأثير على المركز أو الأداء المالي للبنك.

المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ توضيح المتطلبات لمعلومات المقارنة (المعدل)
إن هذه التعديلات توضّح الفرق بين معلومات المقارنة الطوعية الإضافية ومعلومات المقارنة المتوجبة بالحد الأدنى. يجب على المنشأة أن تقوم بإدراج معلومات المقارنة في الإيضاحات حول البيانات المالية ذات العلاقة عندما تقدم طوعا معلومات المقارنة التي تتجاوز الحد الأدنى المطلوب خلال فترة المقارنة. توضح التعديلات أن بيان المركز المالي الإفتتاحي (كما في ١ يناير عام ٢٠١٢)، الذي تم تقديمه نتيجة لإعادة الإدراج أو إعادة التصنيف بأثر رجعي للبنود في البيانات المالية لا يجب أن يكون مصحوباً بمعلومات المقارنة في الإيضاحات ذات العلاقة. تؤثر التعديلات على العرض فقط وليس لها أي تأثير على المركز أو الأداء المالي للبنك.

المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٩ مزايا الموظفين (المعدل في عام ٢٠١١) (المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٩ آر)
يتضمن المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٩ آر عددا من التعديلات على احتساب خطط المزايا المحددة، بما في ذلك الأرباح والخسائر الاكتوارية المثبتة الآن في بنود الإيرادات الشاملة الأخرى واستبعدت نهائيا من الأرباح والخسائر؛ العوائد المتوقعة على الموجودات حسب الخطة التي لم تعد تثبت في الأرباح أو الخسائر، بدلا من ذلك، هناك ضرورة لتثبيت الفائدة على صافي مزايا الإلتزام المحددة (الأصل) في الأرباح أو الخسائر، وتحسب باستخدام معدل الخصم المستخدم لقياس التزام المزايا المحددة، ويتم تثبيت تكاليف الخدمات غير الممنوحة السابقة الآن في الأرباح أو الخسائر عند حدوث التعديل أو عندما يتم تثبيت تكاليف إعادة الهيكلة أو الإنهاء ذات العلاقة أيهما أسبق. تشمل التعديلات الأخرى إفصاحات جديدة مثل افصاحات الحساسية الكمية.

المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٢ تأثيرات الضرائب من التوزيعات على حاملي أدوات حقوق الملكية (المعدل)
إن التعديل على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٢ الأدوات المالية: العرض يوضح أنه يتم احتساب ضرائب الدخل الناتجة عن التوزيعات على حاملي الأسهم وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم ١٢ ضرائب الدخل. يزيل التعديل متطلبات ضريبة الدخل الحالية من المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٢ ويتطلب من الشركات تطبيق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٢ لأي ضريبة دخل ناتجة عن التوزيعات على حاملي الأسهم. إن التعديل لم يكن له تأثير على البيانات المالية للبنك، حيث لا توجد نتائج ضريبية مرفقة إلى التوزيعات النقدية أو غير النقدية.

في حالة البنك، فإن التحويل للمعيار المحاسبي الدولي ١٩ آر لم يكن له تأثير على التزامات مكافأة نهاية الخدمة للموظفين لأن الإدارة استنتجت بأن صافي تأثير أسعار الخصومات والزيادات المستقبلية في المزايا من غير المرجح أن تكون جوهرية.

٢- أسس إعداد البيانات المالية (تتمة)

٢-٤ المعايير التي يسري مفعولها في سنة ٢٠١٣ وليس لها علاقة بعمليات البنك

إن المعايير والتعديلات التالية هي الزامية للفترات المحاسبية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٣ ولكن لا تتعلق بعمليات البنك هي:

- المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٧ – البيانات المالية المنفصلة (كما تم تعديلها في سنة ٢٠١١)
- المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٨ – الاستثمارات في الشركات الشقيقة والمشاريع المشتركة (كما تم تعديلها في سنة ٢٠١١)
- معايير إعداد التقارير المالية الدولية رقم ١٠ – البيانات المالية الموحدة
- معايير إعداد التقارير المالية الدولية رقم ١١ – الترتيبات المشتركة
- معايير إعداد التقارير المالية الدولية رقم ١٢ – الإفصاح عن المشاركة في المنشآت الأخرى

بالإضافة إلى اتباع التعديلات المذكورة أعلاه والمعايير الجديدة، تم تعديل معيار إعداد التقارير المالية الدولية رقم ١ – اتباع معايير إعداد التقارير المالية الدولية للمرة الأولى ويسري مفعوله لفترات إعداد التقارير المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٣. إن البنك لم يقم باتباع معايير إعداد التقارير المالية للمرة الأولى، ولذلك، فإن هذا التعديل ليس له علاقة بالبنك. لم يقم البنك بالاتباع المبكر لأي معيار أو تفسير أو تعديل أخر تم إصداره ولكن لم يسر مفعوله بعد.

٢-٥ المعايير الصادرة والتي لم يسر مفعولها بعد

إن المعايير والتفسيرات الصادرة والتي لم يسري مفعولها بعد حتى تاريخ إصدار البيانات المالية للبنك مدرجة أدناه. ينوي البنك اتباع هذه المعايير، إذا كان ذلك ممكناً، عندما تصبح سارية المفعول.

معيار إعداد التقارير المالية الدولية رقم ٩- الأدوات المالية

يعكس معيار إعداد التقارير المالية الدولية رقم ٩ كما أصدر المرحلة الأولى من أعمال مجلس المعايير المحاسبية الدولية لإستبدال المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ ويطبق على تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية كما هو معرف في المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩. كان المعيار يسري مفعوله في البداية للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٣، ولكن التعديلات على معيار إعداد التقارير المالية الدولية رقم ٩ – تاريخ سريان المفعول الالزامي لمعيار إعداد التقارير المالية الدولية رقم ٩ وإفصاحات التحويل، الصادرة في ديسمبر ٢٠١١، نقلت تاريخ سريان المفعول الالزامي إلى ١ يناير ٢٠١٥، ولاحقاً تم تحديد تاريخ سريان المفعول الالزامي حالما تكتمل جميع مراحل مشروع معيار إعداد التقارير المالية الدولية رقم ٩. في المراحل اللاحقة، سيقوم مجلس المعايير المحاسبية الدولية بمعالجة محاسبة التحوط والانخفاض في قيمة الموجودات المالية. إن اتباع المرحلة الأولى من معيار إعداد التقارير المالية الدولية رقم ٩ سيكون له تأثير على تصنيف وقياس الموجودات المالية للبنك، ولن يكون له تأثير على تصنيف وقياس المطلوبات المالية للبنك. سيقوم البنك بتحديد الأثر الكمي فيما يتعلق بالمراحل الأخرى، عندما يتم إصدار المعيار النهائي الذي يشتمل على جميع المراحل.

المنشآت الاستثمارية (التعديلات على معايير إعداد التقارير المالية رقم ١٠ و١٢ والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٧)

إن هذه التعديلات يسري مفعولها للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٤ وتقدم استثناء حول متطلبات التوحيد للمنشآت التي تستوفي تعريف المنشأة الاستثمارية بموجب معيار إعداد التقارير المالية الدولية رقم ١٠. يتطلب استثناء التوحيد من المنشآت الاستثمارية احتساب الشركات التابعة بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر. لا يتوقع بأن تكون هذه التعديلات تتعلق بالبنك لأنه ليس هناك منشآت في البنك مؤهلة لأن تكون منشآت استثمارية بموجب معيار إعداد التقارير المالية الدولية رقم ١٠.

المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٢- تسوية الموجودات المالية والمطلوبات المالية – تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٢

توضح هذه التعديلات معنى "لها حالياً حق ملزم قانوناً للتسوية" ومعايير آليات السداد غير المتزامنة لغرف المقاصة لتكون مؤهلة للتسوية. يسري مفعول هذه التعديلات للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير عام ٢٠١٤. إن هذه التعديلات من غير المتوقع أن يكون لها تأثير على المركز المالي أو أداء البنك.

٢- أسس إعداد البيانات المالية (تتمة)

٢-٥ المعايير الصادرة والتي لم يسر مفعولها بعد (تتمة)

التفسير رقم ٢١ الصادر عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية – الضرائب (التفسير رقم ٢١ الصادر عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية)

يوضح التفسير رقم ٢١ الصادر عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية أن منشأة ما تقوم بتثبيت التزام عن ضريبة عندما يقع النشاط الذي يستدعي السداد، كما حددتها التشريعات ذات العلاقة. بالنسبة للضريبة التي يتم تطبيقها عند بلوغ الحد الأدنى لمستوى السداد، يوضح التفسير أنه لا يتم توقع أي التزام قبل الوصول إلى الحد الأدنى من مستوى السداد المحدد. يسري مفعول التفسير رقم ٢١ الصادر عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية في الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٤. لا يتوقع البنك بأن يكون للتفسير رقم ٢١ الصادر عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية تأثير مالي جوهري في البيانات المالية المستقبلية.

المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ – استبدال المشتقات ومواصلة محاسبة التحوط – التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩

تقدم هذه التعديلات بديلاً عن توقف محاسبة التحوط عندما يستوفي استبدال أداة مشتقة مصنفة كأداة التحوط لمعايير معينة. إن هذه التعديلات سارية المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٤. لم يقم البنك بتبديل مشتقاته خلال الفترة الحالية. ومع ذلك، سوف تؤخذ هذه التعديلات في الاعتبار لاستبدالات مستقبلية.

٢-٦ الأحكام والتقديرات الإدارية الجوهرية

إن إعداد البيانات المالية بالتوافق مع معايير إعداد التقارير المالية الدولية يتطلب إستخدام بعض التقديرات المحاسبية الهامة والإفتراضات والأحكام التي تؤثر على المبالغ المعلنة للموجودات والمطلوبات، وتتطلب من الإدارة إستخدام أحكامها في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للبنك. يتم تقييم تلك الإفتراضات والأحكام بشكل مستمر وتستند إلى الخبرة التاريخية وعوامل أخرى بما في ذلك الحصول على الإستشارات المهنية وتوقعات الأحداث المستقبلية التي يعتقد بأنها معقولة في ظروف معينة. إن النواحي الجوهرية حيث قامت الإدارة بإستخدام التقديرات والإفتراضات أو الأحكام المطبقة هي كما يلي:

خسائر الإنخفاض في قيمة القروض والسلفيات

يقوم البنك بمراجعة قروضه وسلفياته التي تحتوي على مشاكل على أساس دوري لتقييم فيما إذا كان من الضروري تسجيل مخصص للإنخفاض في القيمة في بيان الإيرادات. وتحديداً، يكون توفر أحكام من قبل الإدارة ضروري بخصوص تقدير مبالغ وزمن التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات المطلوبة. إن تلك التقديرات ضرورية استناداً إلى الإفتراضات حول إمكانية العجز والخسائر المحتملة في حال حدوث عجز، وقيمة الضمان المعني والتكاليف المحققة.

الأحكام

ضمن سياق عملية تطبيق السياسات المحاسبية للبنك، أصدرت الإدارة الأحكام التالية، إلى جانب تلك المرتبطة بالتقديرات، التي لها أكبر تأثير جوهري على المبالغ المثبتة في البيانات المالية:

تصنيف الإستثمارات:

تقرر الإدارة عند الإستحواذ على إستثمار ما فيما إذا كان يجب تصنيفه على أنه إستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو متوفرة للبيع.

يقوم البنك بتصنيف الإستثمارات على أنها للمتاجرة إذا تم إستحواذها بصورة أساسية لغرض تحقيق ربح قصير الأجل من قبل التجار.

يتم تصنيف جميع الإستثمارات الأخرى على أنها متوفرة للبيع.

إن التصنيفات الواردة أعلاه تتطلب أحكام إدارية.

الإنخفاض في قيمة الإستثمارات

يتعامل البنك مع الإستثمارات المتوفرة للبيع بأنها منخفضة القيمة عند حدوث إنخفاض جوهري أو مستمر في القيمة العادلة للإستثمارات تحت تكلفتها أو عند وجود دليل موضوعي آخر على حدوث الإنخفاض في القيمة. إن تحديد ما هو "جوهري" أو "مستمر" يتطلب حكماً ملحوظاً. يقوم البنك بتقييم عدد من العوامل وتشمل مبلغ الإنخفاض وطول فترة الإنخفاض والتقلبات العادية في سعر السهم للأسهم المتداولة والتدفقات النقدية المستقبلية وعوامل الخصم للأسهم غير المتداولة.

٢- أسس إعداد البيانات المالية (تتمة)

السيولة
يدير البنك مخاطر السيولة لديه من خلال الاحتفاظ بنسبة كافية من صافي الموجودات والمطلوبات السائلة والواردة في الجدول في الإفصاح عن مخاطر السيولة، (الإيضاح ٢٢). يتطلب الجدول الحكم فيما إذا كانت الموجودات تعتبر سائلة.

التقديرات غير المؤكدة
إن الإفتراضات الأساسية المتعلقة بالمستقبل والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة بتاريخ بيان المركز المالي، التي لها مخاطر جوهرية للتسبب بتعديل مادي للمبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات ضمن السنة المالية المقبلة مبينة أدناه:

تقييم إستثمارات الأسهم غير المتداولة
إن تقييم إستثمارات الأسهم غير المتداولة يستند عادةً إلى إحدى الأمور التالية:

- المعاملات حسب الأسعار السائدة في السوق؛
- القيمة العادلة الحالية لإستثمار آخر مماثل بصورة كبيرة؛
- التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بالأسعار الحالية التي تنطبق على بنود ذات شروط وخواص مخاطر مشابهة؛ أو
- نماذج تقييم أخرى.

إن تحديد التدفقات النقدية وعوامل الخصم لإستثمارات الأسهم غير المتداولة يتطلب إجراء تقديرات جوهرية. يقوم البنك بمراجعة أساليب التقييم دورياً وإختبار صلاحيتها بإستخدام إحدى العمليات من معاملات السوق الحالية التي يمكن ملاحظتها في نفس الإستثمار أو من بيانات السوق الأخرى التي يمكن ملاحظتها.

٣- السياسات المحاسبية الهامة

إن السياسات المحاسبية الهامة المتبعة في إعداد البيانات المالية مدرجة أدناه:

تحقق الإيرادات
فيما يتعلق بجميع الأدوات المالية التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة والأدوات المالية الأخرى التي تترتب عليها فائدة بما في ذلك الأدوات المالية المصنفة على أنها متوفرة للبيع، يتم تسجيل إيرادات أو مصاريف الفوائد بسعر الفائدة الفعلية وهو السعر الذي يخصم به تحديداً الدفعات النقدية المستقبلية المقدرة أو المقبوضات من خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو بفترة أقل، حسبما يكون ملائماً، لصافي المبلغ المدرج للأصل أو الإلتزام المالي. يأخذ الإحتساب في الإعتبار جميع البنود التعاقدية للأداة المالية ويشمل أية أتعاب أو تكاليف الزيادة العائدة مباشرة إلى الأداة والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلية ما عدا الخسائر المستقبلية للديون. يتم تعديل المبلغ المدرج للأصل أو الإلتزام المالي إذا قام البنك بتعديل تقديراته بخصوص الدفعات أو المقبوضات. يتم إحتساب المبلغ المدرج المعدل على أساس سعر الفائدة الفعلي الأصلي ويتم تسجيل التغير في المبلغ المدرج كإيرادات أو مصاريف فوائد.

بعدما يتم تخفيض القيمة المسجلة للأصل المالي أو مجموعة أصول مالية مشابهة بسبب الخسارة الناتجة عن الإنخفاض في القيمة، يستمر تثبيت إيرادات الفوائد بإستخدام سعر الفائدة الفعلي الأصلي المطبق على المبلغ المدرج الجديد.

إن الإيرادات والمصاريف المتعلقة بالرسوم الأخرى يتم تثبيتها عند إكتسابها أو تحققها. يتم تثبيت أرباح الأسهم عند استحقاق الدفعات.

٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

النقدية وشبه النقدية

تتألف النقدية وشبه النقدية لغرض بيان التدفقات النقدية من الأرصدة التي تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الإستحواذ وتشمل النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة والمستحقات من و إلى البنوك.

المستحقات من البنوك

يتم إظهار المستحقات من البنوك بالتكلفة المطفأة بإستخدام طريقة الفائدة الفعلية ناقصاً مخصص الإنخفاض في القيمة، إن وجد.

القروض والسلفيات

يتم إظهار القروض والسلفيات بالتكلفة المطفأة بعد تنزيل الفوائد المعلقة والمخصصات للإنخفاض في القيمة وأية مبالغ مشطوبة. تحتسب التكلفة المطفأة بالأخذ في الإعتبار أي خصم أو علاوة عند الإستحواذ والرسوم التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلي. يدرج المبلغ المطفأ ضمن إيرادات الفوائد في بيان الإيرادات وتثبت الخسائر الناتجة من الإنخفاض في قيمة القروض والسلفيات أيضاً في بيان الإيرادات.

الإستثمارات

يتم تصنيف الإستثمارات كما يلي:

- الإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر؛
- المتوفرة للبيع.

يتم تثبيت جميع الأوراق المالية في البداية بالقيمة العادلة زائداً تكاليف المعاملات العائدة مباشرة إلى الإستحواذ، بإستثناء مايتعلق بالإستثمارات في القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والإستثمارات في سبائك الذهب.

الإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تنقسم هذه المجموعة إلى مجموعتين فرعيتين:

- إستثمارات الأوراق المالية المحتفظ بها للمتاجرة؛ و
- تلك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند بدء الأعمال. الإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يتم تصنيف الإستثمارات في الأوراق المالية كمحتفظ بها للمتاجرة إذا تم الإستحواذ عليها أو وجدت بشكل رئيسي لغرض البيع أو إعادة الشراء في الأجل القريب أو إذا كانت جزءاً من محفظة أداوت مالية محددة يتم إدارتها معاً وحيثما يوجد دليل على نموذج فعلي حالي قصير الأجل لتحصيل الأرباح. يتم تصنيف المشتقات أيضاً كمحتفظ بها للمتاجرة إلا إذا تم تصنيفها كأدوات تحوط.

يتم تصنيف الإستثمارات في الأوراق المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في الظروف التالية:

- إذا كان ذلك التصنيف يؤدي إلى حذف أو تخفيض جوهري لقياس أو تثبيت الإختلافات التي يمكن أن تظهر من قياس الموجودات أو المطلوبات أو تثبيت الأرباح والخسائر بناء على أسس مختلفة؛ أو
- تتم إدارتها ويتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة وفقاً لإدارة المخاطر الموثقة أو إستراتيجية الإستثمارات ويتم رفع التقارير إلى موظفي الإدارة العليا بناء عليه.

الإستثمارات المتوفرة للبيع

إن الإستثمارات المتوفرة للبيع هي تلك الإستثمارات المصنفة كذلك أو غير مؤهلة لتصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو المحتفظ بها لتاريخ الإستحقاق أو القروض والسلفيات.

٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الإستثمارات (تتمة)

التثبيت الأولي
يتم تثبيت كافة الإستثمارات في الأوراق المالية في البداية بالقيمة العادلة زائداً تكاليف المعاملات العائدة مباشرة إلى استحواذ تلك الاستثمارات، بإستثناء الإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

القياس اللاحق
بعد التثبيت الأولي، يتم إعادة قياس الإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. إن تغيرات القيمة العادلة بخصوص هذه الإستثمارات تدرج في بيان الإيرادات.

بعد التثبيت الأولي، يتم إعادة قياس الإستثمارات المتوفرة للبيع بالقيمة العادلة بإستثناء الإستثمارات في الأسهم غير المتداولة والتي لا يمكن تحديد القيمة العادلة الخاصة بها بصورة معقولة وفي تلك الحالة يتم قياسها بالتكلفة ناقصاً الإنخفاض المتراكم في القيمة. يتم إدراج التغيرات في القيمة العادلة كعنصر منفصل من حقوق الملكية حتى يتم شطب الأوراق المالية أو أن تكون قد إنخفضت قيمتها. عند الإستبعاد أو الإنخفاض في القيمة، يتم إدراج إن الأرباح أو الخسائر المعلنة سابقاً كـ"تغيرات متراكمة في القيمة العادلة" ضمن حقوق الملكية في بيان الإيرادات للسنة.

إستبعاد الموجودات والمطلوبات المالية

الموجودات المالية
إن الأصل المالي (أو عندما ينطبق، الجزء من الأصل المالي أو الجزء من مجموعة أصول مالية مشابهة) يتم إستبعاده عند:

- إنتهاء صلاحية حق البنك في إستلام التدفقات النقدية من الأصل؛ أو
- تحويل البنك حقوقه لإستلام التدفقات النقدية من الأصل أو عندما يأخذ على عاتقه الإلتزام بدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل دون تأخير جوهري لطرف ثالث بموجب إلتزام قاسي؛ و
- إما (أ) أن البنك قام بتحويل جميع المخاطر والمزايا الجوهرية المتعلقة بالأصل، أو أنه (ب) لم يقم بتحويل أو الإحتفاظ فعلياً بجميع المخاطر والمزايا المتعلقة بالأصل، ولكن قام بتحويل الرقابة على الأصل.

المطلوبات المالية
يتم إستبعاد الإلتزام المالي عند الإعفاء من مسؤولية الإلتزام أو إلغائها أو إنتهاء صلاحيتها. عند إستبدال الإلتزام المالي بإلتزام آخر من نفس المقرض حسب شروط جوهرية مختلفة، أو إذا تم تعديل شروط الإلتزام المالي الموجود بشكل جوهري، يتم التعامل مع مثل هذا التبديل أو التعديل كإستبعاد للإلتزام الأصلي ويتم تثبيت الإلتزام الجديد والفرق في المبالغ المدرجة المعنية في بيان الإيرادات.

القيمة العادلة
بخصوص الإستثمارات والمشتقات المتداولة في السوق النشط، يتم تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى الأسعار المتداولة في السوق في نهاية يوم العمل بتاريخ بيان المركز المالي. تستخدم أسعار الطلب بالنسبة للموجودات وأسعار العروض بالنسبة للمطلوبات.

إن القيمة العادلة المقدرة للودائع التي ليس لها تاريخ إستحقاق محدد والتي تشتمل على ودائع لا تترتب عليها فوائد، تمثل المبلغ المستحق الدفع عند الطلب.

بخصوص إستثمارات الأسهم غير المتداولة، يتم تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى سعر السوق الحالي لإستثمارات مشابهة أو إلى أسعار المعاملات المتداولة في السوق أو إستناداً إلى التدفقات النقدية المخصومة المتوقعة أو المشتقة بإستخدام نماذج تقييم مقبولة أخرى.

يتم إحتساب القيمة العادلة لعقود صرف العملات الأجنبية الآجلة بالرجوع إلى أسعار الصرف الآجلة ذات تواريخ إستحقاق مشابهة.

٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الموجودات الثابتة
يتم إظهار الموجودات الثابتة بالتكلفة، بإستثناء تكاليف الخدمات اليومية، ناقصاً الإستهلاك المتراكم وأي إنخفاض متراكم في القيمة.

يحتسب الإستهلاك على أساس طريقة القسط الثابت على مدى الأعمار المقدرة لإستخدام الموجودات كما يلي:

أثاث ومعدات	على مدى ٤ سنوات
سيارات	على مدى ٤ سنوات
معدات الكمبيوتر	على مدى ٤ سنوات
الأعمال الفنية	لا تستهلك

يتم مراجعة القيمة المدرجة للموجودات الثابتة بخصوص الإنخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى عدم إمكانية تحصيل القيمة المدرجة بها. عند وجود مثل هذا المؤشر وعندما تزيد القيمة المدرجة عن القيمة الممكن تحصيلها فإنه يتم تخفيض قيمة الموجودات إلى المبلغ الممكن تحصيله بإعتباره الأعلى لقيمتها العادلة ناقصاً التكاليف للبيع وقيمتها المستخدمة.

يتم مراجعة القيم المتبقية للموجودات والأعمار المقدرة للإستخدام وطرق الإستهلاك في نهاية كل سنة مالية ويجري تعديلها مستقبلاً إن كان ذلك ملائماً.

الودائع
يتم إظهار جميع ودائع السوق المالي والأفراد بالتكلفة ناقصاً المبالغ المسددة.

مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
بخصوص الموظفين المواطنين، يقدم البنك مساهمات في صندوق تقاعد تم تأسيسه من قبل الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الإجتماعية وتحتسب كنسبة مئوية من رواتب الموظفين. تقتصر إلتزامات البنك على هذه المساهمات والتي تحمّل للمصاريف عند إستحقاقها.

يقوم البنك بتكوين مخصص للمبالغ الواجبة الدفع لقاء مكافأة نهاية الخدمة للموظفين الوافدين الآخرين. تستند المبالغ المستحقة الدفع لهذه المزايا عادة على الراتب النهائي وطول مدة خدمة الموظفين خضوعاً لإتمام الحد الأدنى من فترة الخدمة. يؤخذ مخصص للتكاليف المتوقعة لهذه المزايا على مدى فترة الخدمة ولا يقل عن الإلتزام الناتج حسب قانون العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة.

المخصصات
يتم تثبيت المخصصات عند وجود إلتزام حالي (قانوني أو فعلي) على البنك نتيجة حدث سابق وتكون تكاليف سداد الإلتزام محتملة وقابلة للتحديد بصورة معقولة.

الضمانات المالية
ضمن سياق الأعمال العادية، يقدم البنك ضمانات مالية تتألف من إعتمادات مستندية وضمانات وأوراق قبول. يتم تثبيت الضمانات المالية في البداية في البيانات المالية بالقيمة العادلة تحت بند "مطلوبات أخرى" بإعتبارها القسط المقبوض. لاحقاً للتثبيت الأولي، يتم قياس إلتزام البنك حسب كل ضمان بالقسط غير المطفأ و أحسن تقدير للنفقات المطلوبة لتسديد أي إلتزام مالي يظهر نتيجة للضمان أيهما أعلى.

إن أية زيادة في الإلتزام المتعلق بالضمانات المالية تدرج في بيان الإيرادات. ويثبت القسط المقبوض في بيان الإيرادات تحت بند "الإيرادات الأخرى" حسب طريقة القسط الثابت على المدى الفترة المقدرة للضمان.

عقود الإيجار
إن عقود الإيجار حيث يحتفظ المؤجر بشكل أساسي بجميع مخاطر ومزايا ملكية الأصل يتم تصنيفها كعقود إيجار تشغيلية. يتم تثبيت دفعات عقود الإيجار التشغيلية كمصروف في بيان الإيرادات على أساس طريقة القسط الثابت على مدى فترة العقد.

٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

المشتقات

يقوم البنك بالتعامل في الأدوات المالية المشتقة والتي تشتمل على العقود الآجلة والمستقبلية واتفاقيات الأسعار الآجلة ومقايضات وخيارات مخاطر الائتمان بالعملات الأجنبية وأسعار الفائدة وأسواق رأس المال حيث يتم إظهارها بالقيمة العادلة. إن المشتقات ذات القيمة الموجبة في السوق (الأرباح غير المحققة) تدرج ضمن الموجودات الأخرى ويتم إدراج المشتقات ذات القيمة السالبة في السوق (الخسائر غير المحققة) ضمن المطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي.

إن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المحتفظ بها لغرض المتاجرة أو لتسوية مراكز تجارية أخرى تدرج ضمن الإيرادات (المصاريف) التشغيلية الأخرى في بيان الإيرادات.

إن معاملات المشتقات، عند تزويد تحوطات إقتصادية فعالة وفقاً لإدارة الموجودات والمطلوبات الخاصة بالبنك ومراكز إدارة المخاطر لا تؤهل لمحاسبة التحوط حسب القواعد المحددة في المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ ولذلك تحتسب كمشتقات محتفظ بها للمتاجرة وتدرج الأرباح والخسائر المتعلقة بالقيمة العادلة في الإيرادات(المصاريف) التشغيلية الأخرى.

الإنخفاض في القيمة وعدم تحصيل موجودات مالية

يجري البنك تقييم بتاريخ إعداد التقارير المالية لتحديد فيما إذا كان يوجد دليل موضوعي بأن أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية قد تعرضت لإنخفاض في قيمتها. يعتبر الأصل المالي أو مجموعة من الأصول المالية منخفضة القيمة فقط في حال وجود دليل موضوعي على حصول انخفاض في القيمة نتيجة حدث أو مجموعة من الأحداث التي تلت التثبيت الأولي للأصل (حصول "حدث خسارة") ويكون لحدث الخسارة ذلك (أو الأحداث) تأثير على التدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً للأصل المالي أو مجموعة من الأصول المالية التي يمكن قياسها بصورة معقولة.

يمكن أن يتضمن دليل الإنخفاض في القيمة مؤشرات على أن المقترض أو مجموعة من المقترضين يواجهون صعوبة مالية كبيرة واحتمالية تعرضهم للإفلاس أو إعادة هيكلة مالية أخرى أو تأخير أو تقصير في الفوائد أو المدفوعات الأساسية وعندما تشير البيانات الملحوظة إلى حصول إنخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مثل التغيرات في المتأخرات أو الأوضاع الإقتصادية المرتبطة بالتقصير.

(أ) الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة

فيما يتعلق بالموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة (مثل المبالغ المستحقة من البنوك والقروض والسلفيات إلى العملاء) يقوم البنك في البداية بتقييم فيما إذا كان يوجد دليل موضوعي على حصول انخفاض في القيمة بخصوص الموجودات المالية الهامة بصورة فردية أو مجموعة من الأصول المالية غير الهامة بصورة فردية. إذا قرر البنك عدم وجود دليل موضوعي على حصول انخفاض في القيمة بخصوص الأصول المالية التي يتم تقييمها بصورة فردية، سيشمل ذلك الأصل ضمن مجموعة من الأصول المالية التي تمتلك خواص مشابهة في مخاطر الإئتمان ويتم تقييمها بصورة مجتمعة بخصوص الإنخفاض في القيمة. وفيما يتعلق بالأصول التي يتم تقييمها بصورة فردية بخصوص الإنخفاض في القيمة والتي يتم أو يستمر تثبيت خسارة الإنخفاض في القيمة بخصوصها، لا يتم إدراجها ضمن أي تقييم جماعي للإنخفاض في القيمة.

في حال وجود دليل موضوعي على تكبد خسارة بخصوص الإنخفاض في القيمة، يتم قياس مبلغ الخسارة بإعتباره الإختلاف بين المبلغ المدرج للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المقدرة (بإستثناء الخسائر الإئتمانية المتوقعة مستقبلاً التي لم يتم تكبدها حتى الآن). يتم تخفيض المبلغ المدرج للأصل بإستخدام حساب أحد المخصصات ويتم تثبيت مبلغ الخسارة في بيان الإيرادات. يستمر إستحقاق إيرادات الفوائد على المبلغ المدرج الذي تم تخفيضه ويحتسب المبلغ المستحق وفقاً لمعدل الفائدة المستخدم في خصم التدفقات النقدية المتوقعة مستقبلا من أجل قياس الخسارة المتكبدة من الإنخفاض في القيمة.

يتم تسجيل إيرادات الفوائد بإعتبارها جزء من "إيرادات الفوائد والإيرادات المشابهة". يتم شطب القروض المرتبطة بالمخصص في حال غياب أي توجه معقول لأي تحصيل مستقبلي وتحصيل جميع الضمانات أو تحويلها إلى البنك. في حال أنه، في سنة لاحقة، زاد أو انخفض مبلغ خسارة الإنخفاض في القيمة نتيجة حصول حدث بعد تثبيت الإنخفاض في القيمة، فإنه يتم زيادة أو تخفيض مبلغ خسارة الإنخفاض في القيمة المثبت سابقاً من خلال تعديل حساب المخصص. في حال تحصيل أي شطب مستقبلي في وقت لاحق، يتم قيد هذا المبلغ ضمن "مصروف خسائر الإئتمان".

٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الإنخفاض في القيمة وعدم تحصيل موجودات مالية (تتمة)
يتم خصم القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً وفقاً لمعدل الفائدة الفعلي الأصلي للأصل المالي. في حال وجود معدل فائدة متغير للقرض، يكون معدل الخصم لقياس أي خسارة للإنخفاض في القيمة هو المعدل الفعلي الحالي للفائدة. يعكس احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً للأصل المالي المرهون التدفقات النقدية التي قد تنتج عن حبس الرهن ناقصاً تكاليف الحصول على وبيع الضمان سواء كان حبس الرهن مرجحاً أم لا.

لغرض التقييم الجماعي للإنخفاض في القيمة، يتم تجميع الأصول المالية على أساس نظام التصنيف الإئتماني الداخلي للبنك الذي يعتمد على خصائص مخاطر الائتمان مثل نوع الاصل والصناعة والموقع الجغرافي ونوع الضمان ووضع تأخر السداد وعوامل أخرى ذات علاقة.

يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية لمجموعة من الأصول المالية التي جرى تقييمها بصورة مجتمعة بخصوص الإنخفاض في القيمة على أساس حدوث خسارة تاريخية سابقة للأصول التي تتشابه في خواص مخاطر الإئتمان مع تلك الموجودة ضمن المجموعة. يتم تعديل الخسارة التاريخية السابقة على أساس البيانات المتوفرة حالياً التي تعكس تأثيرات الظروف الحالية التي يقوم على أساسها حدث الخسارة السابق أو إزالة تأثيرات ظروف الفترة التاريخية التي لا تتواجد حالياً. تعكس تقديرات التغيرات في التدفقات النقدية المستقبلية وتتوافق مع التغيرات المتعلقة بالبيانات التي يتم توفيرها من سنة لأخرى (كالتغيرات في معدلات البطالة وأسعار العقارات وأسعار السلع ووضعية الدفع والعوامل الأخرى التي تشير إلى خسائر ضمن المجموعة وحجمها). يتم مراجعة المنهجية والإفتراضات المستخدمة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية بإنتظام لتقليل أية إختلافات تظهر بين تقديرات الخسارة والخسارة المتكبدة فعلياً.

(ب) الإستثمارات المالية المتوفرة للبيع
بخصوص الإستثمارات المالية المتوفرة للبيع، يقوم البنك بإجراء تقييم بتاريخ إعداد التقارير المالية لتحديد فيما إذا كان يوجد دليل موضوعي على حصول انخفاض في قيمة أحد الإستثمارات.

في حال تصنيف أدوات الدين على أنها متوفرة للبيع، يجري البنك تقييماً فردياً فيما إذا كان هناك دليل موضوعي على حصول انخفاض في القيمة استناداً إلى ذات المعيار كما للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة. ومع ذلك، يكون المبلغ المدرج بخصوص الإنخفاض في القيمة هو الخسارة المتراكمة التي يتم قياسها على أنها الفرق بين التكلفة المطفأة والقيمة العادلة الحالية ناقصاً أية خسارة بخصوص الإنخفاض في القيمة تم تسجيلها سابقاً بخصوص ذلك الإستثمار في بيان الإيرادات. تستند إيرادات الفوائد المستقبلية على المبلغ المدرج المخفض وتقيد باستخدام سعر الفائدة المسجل كجزء من "إيرادات الفوائد من الاستثمارات في أدوات الدين" المدرجة ضمن "صافي الإيرادات من الاستثمارات". في حال أنه وفي فترة لاحقة زادت القيمة العادلة لأداة الدين وإمكانية ربط تلك الزيادة بشكل موضوعي بحدث ما حاصل بعد تثبيت حصول خسارة الإنخفاض في القيمة في بيان الإيرادات، يتم عكس مبلغ خسارة الإنخفاض في القيمة من خلال بيان الإيرادات.

في حال إستثمارات الأسهم المصنفة على أنها متوفرة للبيع، سيتضمن الدليل الموضوعي أي تأخير "جوهري" أو "تراجع كبير" حاصل في القيمة العادلة للإستثمار المدرج بأقل من تكلفته. يتطلب تحديد فيما إذا كان التأخير "جوهري" أو "تراجع كبير" إصدار أحكام هامة. عندما يتوفر دليل على حصول انخفاض في القيمة، يتم قياس الخسارة المتراكمة على أنها الفرق بين تكلفة الإستحواذ والقيمة العادلة الحالية ناقصاً أية خسائر للإنخفاض في القيمة بخصوص ذلك الإستثمار المثبت سابقاً في بيان الإيرادات– يتم إزالته من الإيرادات الشاملة الأخرى وتثبيته في بيان الإيرادات. ولا يتم عكس خسائر الإنخفاض في القيمة بخصوص الإستثمارات في الأسهم من خلال بيان الإيرادات؛ ويتم تثبيت أية زيادات حاصلة في القيمة العادلة بعد الإنخفاض في القيمة مباشرة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى.

إنخفاض قيمة الموجودات غير المالية
يقوم البنك بتاريخ إعداد التقارير بتقييم فيما إذا كان هناك مؤشر بأن أحد الأصول قد انخفضت قيمته. في حالة وجود مثل هذا المؤشر، أو عندما يتوجب إجراء إختبار سنوي للإنخفاض في القيمة، يقوم البنك بتقدير المبلغ القابل للتحصيل للأصل. إن المبلغ القابل للتحصيل للأصل أو للوحدات التي تولد النقد يمثل القيمة العادلة للأصل ناقصاً التكاليف للبيع والقيمة المستخدمة له أيهما أعلى. عندما يزيد المبلغ المدرج للأصل أو الوحدات التي تولد النقد عن المبلغ القابل للتحصيل، يعتبر الأصل منخفض القيمة ويتم تخفيض قيمته إلى المبلغ القابل للتحصيل.

٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

إنخفاض قيمة الموجودات غير المالية (تتمة)

عند تقييم القيمة المستخدمة، فإن التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة العائدة للأصل يتم تخفيضها إلى القيمة الحالية بإستخدام أسعار الخصم التي تعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة للأصل. عند تحديد القيمة العادلة ناقصاً التكاليف للبيع، يتم إستخدام نموذج تقييم مناسب. يتم تثبيت هذا الإحتساب عن طريق تقييم متعدد أو مؤشرات متوفرة أخرى للقيمة العادلة.

يتم إجراء تقييم بتاريخ إعداد التقارير فيما إذا كان هناك مؤشر بأن خسائر الإنخفاض في القيمة المثبتة سابقاً لم تعد موجودة أو إنخفضت قيمتها. في حالة وجود مثل هذا المؤشر، يقوم البنك بتقدير المبلغ القابل للتحصيل للأصل أو الوحدات التي تولد النقد. يتم عكس خسائر الإنخفاض في القيمة المثبتة سابقاً فقط إذا كان يوجد تغيير في الإفتراضات المستخدمة لتحديد المبلغ القابل للتحصيل منذ تثبيت آخر خسائر للإنخفاض في القيمة. إن عكس خسائر الإنخفاض في القيمة محدودة لكي لا يتجاوز المبلغ المدرج للأصل المبلغ القابل للتحصيل ولا يتجاوز المبلغ المدرج الذي تم تحديده، بعد تنزيل الإستهلاك فيما لو لم تثبت أية خسائر إنخفاض في القيمة للأصل في السنوات السابقة. يتم تثبيت عكس خسائر الإنخفاض في القيمة في بيان الإيرادات.

إحتساب تاريخ المتاجرة والسداد

إن جميع مشتريات ومبيعات الموجودات المالية "بالطريقة العادية" يتم تثبيتها بتاريخ السداد، أي تاريخ إستلام أو توصيل الأصل إلى الطرف المقابل. إن المشتريات أو المبيعات بالطريقة العادية تمثل المشتريات أو المبيعات للموجودات المالية التي تستلزم توصيل الموجودات خلال إطار زمني محدد حسب النظام أو العرف السائد في السوق.

الموجودات الإئتمانية

إن الموجودات المحتفظ بها برسم أمانة أو بصفة إئتمانية لا يتم التعامل معها كموجودات للبنك وعليه فإنه لا يتم إدراجها في بيان المركز المالي.

التسوية

يتم تسوية الموجودات والمطلوبات المالية فقط ويدرج صافي المبلغ في بيان المركز المالي عند وجود حق ملزم قانونياً لتسوية المبالغ المثبتة ويكون لدى البنك النية للسداد على أساس الصافي أو تحقيق الأصل وسداد الإلتزام بالتزامن. ليس هذا هو الحال عموماً بخصوص إتفاقيات الخصم الرئيسية حيث يتم عرض الموجودات والمطلوبات ذات العلاقة بالمبلغ الإجمالي في بيان المركز المالي.

العملات الأجنبية

تسجل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية حسب أسعار الصرف السائدة بتاريخ إستحقاق المعاملات. وتحول الموجودات والمطلوبات النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية إلى درهم الإمارات العربية المتحدة حسب متوسط أسعار الصرف السائدة بتاريخ إعداد التقارير المالية. تدرج اية أرباح و خسائر ناتجة في بيان الإيرادات.

إعداد تقارير القطاعات

يستند إعداد التقارير القطاعية لدى البنك على القطاعات التشغيلية التالية: الخدمات الاستثمارية والمصرفية.

أرباح الأسهم العادية

يتم تثبيت أرباح الأسهم العادية كإلتزام وتستقطع من حقوق المساهمين بعد أن يتم الموافقة عليها من قبل مساهمي البنك. يتم إقتطاع الأرباح المرحلية من حقوق المساهمين عند الإعلان عنها ولن تكون مرتبطة بالبنك بعد ذلك.

إن أرباح الأسهم للسنة التي تمت الموافقة عليها بعد تاريخ إعداد التقارير المالية يجري الإفصاح عنها كحدث بعد تاريخ إعداد التقرير المالية.

٤- صافي الإيرادات من الإستثمارات

	٢٠١٣ ألف درهم	٢٠١٢ ألف درهم
إيرادات الفوائد من الإستثمارات في السندات	٥٤,٤٦٥	٤٤,٢١٢
صافي الأرباح المحققة من بيع إستثمارات متوفرة للبيع	٣٣,٣٢٩	٢٦,٤١٨
إيرادات أرباح أسهم	١٧,١٨٥	١٢,٧٠٥
أتعاب إدارة المحفظة المدفوعة إلى مؤسسات مالية أخرى	(١,٠٤٦)	(٥٥٥)
	١٠٣,٩٣٣	٨٢,٧٨٠

٥- الإيرادات الأخرى

	٢٠١٣ ألف درهم	٢٠١٢ ألف درهم
أتعاب من خدمات إستشارات	٥,٣٤٠	٣,٥٦٧
أتعاب إدارة المحفظة والعمولات وإيرادات أخرى	٥,٠٣١	٣,٦٠٦
	١٠,٣٧١	٧,١٧٣

٦ - المصاريف العمومية والإدارية

	٢٠١٣ ألف درهم	٢٠١٢ ألف درهم
تكاليف الموظفين	٢٥,٥٩٥	١٩,٣٢٩
الإستهلاك (إيضاح ١٣)	١,١٣٩	٨٢٤
تكاليف الإيجار- عقود الإيجار التشغيلية	٢,١٢٦	٢,١٤٠
مصاريف الإستشارات	١٩٦	١٣٥
مصاريف أخرى	٦,٣٦١	٤,٤٢٤
	٣٥,٤١٧	٢٦,٨٥٢

٧- الربح الأساسي والمخفف للسهم

يتم إحتساب الربح الأساسي للسهم بتقسيم الأرباح للسنة وقدرها ٣٦,٢٢٩ ألف درهم (٢٠١٢ - ٢٦,٣٢٦ ألف درهم)، على المعدل الموزون لعدد الأسهم القائمة خلال السنة وقدره ٦٠٠,٠٠٠ سهم قيمة السهم ١٠٠ درهم.

إن الربح للسهم بمبلغ ٤٣,٨٨ درهم كما هو مدرج للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (تم ادراجه سابقاً بمبلغ ٤٧,٨٧ درهم) قد تم تعديله لإدراج الأسهم الصادرة في عام ٢٠١٣ نتيجة لأرباح الأسهم.

إن مبلغ الربح الأساسي للسهم هو نفسه للربح المخفف للسهم نظراً لأن البنك لم يصدر أية أدوات مالية قد يكون لها تأثير على ربحية السهم عند إستخدامها.

٨- النقدية والأرصدة لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة

	٢٠١٣ ألف درهم	٢٠١٢ ألف درهم
النقد في الصندوق	١٧٨	١٣٩
الأرصدة لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة:		
الحساب جاري	٢٧,٣٥٠	٢,٨٢١
متطلبات الإحتياطي	٤١,٦٥١	١٢,٧٥٦
	٦٩,١٧٩	١٥,٧١٦

إن متطلبات الإحتياطي يتم الإحتفاظ بها لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة بالدرهم والدولار الأمريكي ولا يمكن سحبها بدون موافقته. يتغير مستوى الإحتياطي المطلوب كل شهر وفقاً لتوجيهات المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة ويستند إلى الرصيد القائم لودائع العملاء.

٩- المستحقات من البنوك

	٢٠١٣ ألف درهم	٢٠١٢ ألف درهم
المحلية	١١٩,١٣٦	٣٩,٧٩٥
الإقليمية	١٦,٧٥٩	١,٣٦٩
الدولية	١٠٠,٠٥٦	١٩,٦٧٩
	٢٣٥,٩٥١	٦٠,٨٤٣

تشتمل المستحقات من البنوك على وديعة لأجل بمبلغ لا شيء (٢٠١٢ – ٣٩,٠٠٠ ألف درهم) لدى طرف مقابل في الإمارات العربية المتحدة. إن هذه الوديعة مرهونة بحدود مبلغ لا شيء (٢٠١٢ – ٣٩,٠٠٠ ألف درهم) مقابل تسهيلات ممنوحة من الطرف المقابل للبنك. إن التسهيلات المقدمة من قبل البنك خلال السنة بلغت لا شيء (٢٠١٢ – ٦,٤٩٥).

١٠- القروض والسلفيات، صافي

	٢٠١٣ ألف درهم	٢٠١٢ ألف درهم
تجارية وأعمال:		
سحوبات على المكشوف/ قروض (مضمونة)	١١٣,٢١٣	٢١,٢٤٧
سحوبات على المكشوف/ قروض (غير مضمونة)	–	٣٤٦
إجمالي القروض والسلفيات	١١٣,٢١٣	٢١,٥٩٣
ناقصاً: مخصص إجمالي للإنخفاض في القيمة	(٤,٤٣٥)	(٢,٩٣٥)
القروض والسلفيات، الصافي	١٠٨,٧٧٨	١٨,٦٥٨

١٠- القروض والسلفيات، صافي (تتمة)

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ ، لم تكن هناك أية قروض فردية محددة على أنها منخفضة القيمة وبناء عليه، لم يتم إعتبار أية مخصصات محددة ضرورية بخصوص أي من القروض والسلفيات المقدمة من البنك (٢٠١٢ – لاشيء).

إستناداً إلى تقييم وضع المحفظة الكلية للقروض والسلفيات، وأيضاً وفقاً لتوجيهات المصرف المركزي في دولة الإمارات العربية المتحدة، اعتمد البنك مخصص إجمالي للإنخفاض في القيمة بمبلغ ٤,٤٣٥ ألف درهم (٢٠١٢ – ٢,٩٣٥ ألف درهم) مقابل مخاطر العجز التي ظهرت والتي لم يتم تحديدها بعد.

١١- الإستثمارات

	٢٠١٣ *ألف درهم*	٢٠١٢ *ألف درهم*
الإستثمارات المتوفرة للبيع		
سندات		
متداولة	١,٤٩٨,٧٠٣	١,١٢٩,١٨٧
غير متداولة	٩١,٢٠٧	٤٦,٥٢٠
	١,٥٨٩,٩١٠	١,١٧٥,٧٠٧
أسهم		
متداولة	٧١٧,٨٦٤	٤٧٣,٢٣١
غير متداولة	١٩,٤٨٤	٢٧,٩٨٥
	٧٣٧,٣٤٨	٥٠١,٢١٦
إجمالي الإستثمارات المتوفرة للبيع	٢,٣٢٧,٢٥٨	١,٦٧٦,٩٢٣
الإستثمار في سبائك الذهب	١,٠١٧	٣٤,٩٦٨
إجمالي الإستثمارات	٢,٣٢٨,٢٧٥	١,٧١١,٨٩١

إن الإستثمار في سبائك ذهبية يمثل إستثمار في الذهب الفعلي وقد تم إدراجه بالتكلفة. أجرى البنك تقييما لهذا الإستثمار بخصوص الإنخفاض في القيمة وقام بإجراء مخصص بمبلغ ٥,٤٢٤ ألف درهم (٢٠١٢ – لا شيء).

	٢٠١٣ *ألف درهم*	٢٠١٢ *ألف درهم*
إستثمارات سندات:		
المحلية	١,٣٣١,٠٦١	١,٠٥٩,٩٨٤
الإقليمية	٤٩,٩٠٧	١٨,٦١٨
الدولية	٢٠٨,٩٤٢	٩٧,١٠٥
	١,٥٨٩,٩١٠	١,١٧٥,٧٠٧
إستثمارات أسهم:		
المحلية	١٥٢,٧٣٤	١٢٠,٦٧٤
الإقليمية	٦٦,٨٨٣	٢٢,٠٢٢
الدولية	٥١٧,٧٣١	٣٥٨,٥٢٠
	٧٣٧,٣٤٨	٥٠١,٢١٦
الإستثمار في سبائك ذهبية	١,٠١٧	٣٤,٩٦٨
	٢,٣٢٨,٢٧٥	١,٧١١,٨٩١

١١- الإستثمارات (تتمة)

إن جزءاً من محفظة إستثمارات السندات لدى البنك بالقيمة المدرجة ١,٠٢٥ مليون درهم (٢٠١٢ - ٩٢٢ مليون درهم) مرهون لدى بنوك مقابل تسهيلات إئتمان وعقود إعادة شراء بإجمالي مبلغ ٧١٢ مليون درهم (٢٠١٢ - ٦٥٢ مليون درهم).

يستخدم البنك التسلسل الهرمي التالي لتحديد والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية بأسلوب التقييم:

المستوى الأول: الأسعار المتداولة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المماثلة.

المستوى الثاني: أساليب أخرى حيث تكون جميع المدخلات التي لها تأثير جوهري على القيمة العادلة المسجلة ملحوظة، بشكل مباشر أو غير مباشر.

المستوى الثالث: الأساليب التي تستخدم المدخلات التي لها تأثير جوهري على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تستند إلى بيانات السوق الملحوظة.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ ، إحتفظ البنك بالإستثمارات التالية التي تم قياسها بالقيمة العادلة:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٣ ألف درهم	الإستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة			الإستثمارات المدرجة بالتكلفة ألف درهم
		المستوى الأول ألف درهم	المستوى الثاني ألف درهم	المستوى الثالث ألف درهم	
إستثمارات سندات:					
المحلية	١,٣٣١,٠٦١	١,٢٣٩,٨٥٤	-	-	٩١,٢٠٧
الإقليمية	٤٩,٩٠٧	٤٩,٩٠٧	-	-	-
الدولية	٢٠٨,٩٤٢	٢٠٨,٩٤٢	-	-	-
إستثمارات أسهم:					
المحلية	١٥٢,٧٣٤	١٣٤,٥٢١	١١,١٠٩	٧,١٠٤	-
الإقليمية	٦٦,٨٨٣	٣٧,٤٠٩	٢٩,٤٧٤	-	-
الدولية	٥١٧,٧٣١	٣٦٦,٢٦٦	١٥٠,٧٧٢	-	٦٩٣
	٢,٣٢٧,٢٥٨	٢,٠٣٦,٨٩٩	١٩١,٣٥٥	٧,١٠٤	٩١,٩٠٠

	٣١ ديسمبر ٢٠١٢ ألف درهم	الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة			الإستثمارات المدرجة بالتكلفة ألف درهم
		المستوى الأول ألف درهم	المستوى الثاني ألف درهم	المستوى الثالث ألف درهم	
إستثمارات سندات:					
المحلية	١,٠٥٩,٩٨٤	١,٠١٣,٤٦٤	-	-	٤٦,٥٢٠
الإقليمية	١٨,٦١٨	١٨,٦١٨	-	-	-
الدولية	٩٧,١٠٥	٩٧,١٠٥	-	-	-
إستثمارات أسهم:					
المحلية	١٢٠,٦٧٤	٤٣,٦٢١	٦٩,٨٢٢	٧,٢٣١	-
الإقليمية	٢٢,٠٢٢	١٨,٨٨٦	٣,١٣٦	-	-
الدولية	٣٥٨,٥٢٠	٣٣٦,٦٠٠	٢١,٢١٨	-	٧٠٢
	١,٦٧٦,٩٢٣	١,٥٢٨,٢٩٤	٩٤,١٧٦	٧,٢٣١	٤٧,٢٢٢

١١- الإستثمارات (تتمة)

خلال السنة الحالية، تم تحويل الإستثمارات بمبلغ ٤٥,١٥٦ ألف درهم (٢٠١٢ – ٤,٣٢٥ ألف درهم) من المستوى الثاني إلى المستوى الأول لقياس القيمة العادلة. لا توجد هناك تحويلات أخرى من وإلى المستوى الثالث وتم إدراج الاستثمارات بفئة التكلفة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣.

تم إجراء تحويلات من المستوى الثاني إلى المستوى الأول، نظراً لأن السوق بخصوص هذه الأوراق المالية تم إعتباره نشطاً مرة أخرى خلال السنة.

تم تقييم الاستثمارات بموجب التسلسل الهرمي للقيمة العادلة المستوى الثاني باستخدام قيمة الأصل الصافية المتوفرة أخيراً. يظهر الجدول التالي تسوية المبالغ الافتتاحية والختامية للمستوى الثالث للاستثمارات المسجلة بالقيمة العادلة:

	٢٠١٣ *ألف درهم*	٢٠١٢ *ألف درهم*
في ١ يناير	٧,٢٣١	٧,٠٠٤
صافي (الخسائر) / الأرباح غير المحققة المسجلة في حقوق الملكية	(١٢٧)	٢٢٧
	٧,١٠٤	٧,٢٣١

قام البنك بتقييم حساسية قياس القيمة العادلة للاستثمارات بموجب المستوى رقم ٣ بسبب التغييرات في المدخلات المستخدمة. استناداً إلى التقديرات، لم تلاحظ أية تغييرات جوهرية في القيمة العادلة للاستثمارات المصنفة في المستوى رقم ٣ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣. يتم إجراء تلك التقييمات على أساس سنوي عن طريق مراقبة التغيرات في المدخلات غير الملحوظة التي يمكن أن ينتج عنها قياس قيمة عادلة بأعلى أو أقل قيمة.

١٢- الاستثمار في شركة شقيقة

خلال سنة ٢٠١٢، أجرى البنك استثمار في شركة مؤسسة حديثاً "شركة إي آي بي للاستثمار ذ.م.م" ("الشركة"). يمتلك البنك حصة بنسبة ٢٤% من الأرباح والخسائر للشركة. لم تبدأ الشركة الشقيقة عملياتها بعد. إن الأنشطة الرئيسية للشركة سوف تكون الاستثمار في المشاريع التجارية والصناعية والزراعية والإدارة. يمثل الاستثمار حصة البنك في رأسمال الشركة.

يوضح الجدول التالي المعلومات المالية الموجزة لاستثمار البنك في الشركة:

	٢٠١٣ *ألف درهم*	٢٠١٢ *ألف درهم*
الحصة من بيان المركز المالي للشركة الشقيقة:		
الموجودات المتداولة	٧٢	٧٢
حقوق الملكية	٧٢	٧٢
الحصة من إيرادات وأرباح الشركة الشقيقة		
الإيرادات	٣	٧
الأرباح للسنة	–	–
القيمة المدرجة للاستثمار	٧٢	٧٢

١٣- الموجودات الثابتة

	أثاث ومعدات ألف درهم	*سيارات* ألف درهم	*الأعمال الفنية* ألف درهم	*معدات الكمبيوتر* ألف درهم	*المجموع* ألف درهم
التكلفة:					
في ١ يناير ٢٠١٣	٤,٩١٢	١٠٢	–	–	٥,٠١٤
الإضافات	٢,٢٥٦	٨٣	١,٠٨٤	١,١٣٠	٤,٥٥٣
الإستبعادات	(١٢٠)	(١٠٢)	–	–	(٢٢٢)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣	٧,٠٤٨	٨٣	١,٠٨٤	١,١٣٠	٩,٣٤٥
الإستهلاك المتراكم:					
في ١ يناير ٢٠١٣	٣,٤٤٨	١٠٢	–	–	٣,٥٥٠
للسنة	٩٦٦	١٩	–	١٥٤	١,١٣٩
للإستبعادات	(١١٦)	(١٠٢)	–	–	(٢١٨)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣	٤,٢٩٨	١٩	–	١٥٤	٤,٤٧١
صافي القيمة المدرجة:					
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣	٢,٧٥٠	٦٤	١,٠٨٤	٩٧٦	٤,٨٧٤

	أثاث ومعدات ألف درهم	*سيارات* ألف درهم	*المجموع* ألف درهم
التكلفة:			
في ١ يناير ٢٠١٢	٣,٨٥٠	١١٣	٣,٩٦٣
الإضافات	١,١٢١	–	١,١٢١
الإستبعادات	(٥٩)	(١١)	(٧٠)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٤,٩١٢	١٠٢	٥,٠١٤
الإستهلاك المتراكم:			
في ١ يناير ٢٠١٢	٢,٦٨٣	١١٣	٢,٧٩٦
للسنة	٨٢٤	–	٨٢٤
للإستبعادات	(٥٩)	(١١)	(٧٠)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٣,٤٤٨	١٠٢	٣,٥٥٠
صافي القيمة المدرجة:			
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢	١,٤٦٤	–	١,٤٦٤

١٤- الموجودات الأخرى

	٢٠١٣ ألف درهم	٢٠١٢ ألف درهم
فوائد مستحقة القبض	١٦,٢٢٢	١٢,٠٨٧
مدينون آخرون ومصاريف مدفوعة مقدماً	١١,٤٩٢	٦,٥٤٠
الموجودات المالية المشتقة (إيضاح ١٩)	٣٧٤	١,١٨٩
	٢٨,٠٨٨	١٩,٨١٦

١٥- المستحقات للبنوك

	٢٠١٣ ألف درهم	٢٠١٢ ألف درهم
ودائع لأجل	٦٣٢,٩٩١	٥٥٧,٥٥٢
عقود إعادة الشراء	١٣٢,٢٩٥	١٣٤,٥٢٢
تسهيلات السحب على المكشوف	-	٦,٤٩٥
	٧٦٥,٢٨٦	٦٩٨,٥٦٩

قام البنك بإقتراض مبلغ ١٣٢ مليون درهم (٢٠١٢- ١٣٤ مليون درهم) بموجب عقود إعادة الشراء حيث تم رهن إستثمارات البنك في بعض السندات بمبلغ ١٨٢ مليون درهم (٢٠١٢- ١٧٦ مليون درهم) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ كضمان بموجب هذه العقود.

كما قام البنك باقتراض مبلغ ٥٨٠ مليون درهم (٢٠١٢- ٥١٨ مليون درهم) بموجب ودائع لأجل حيث تم رهن إستثمارات البنك في بعض السندات واستثمارات الحقوق بقيمة مدرجة ٨٤٣ مليون درهم (٢٠١٢- ٧٤٦ مليون درهم) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ كضمان بموجب هذه الودائع.

إن تسهيلات السحب على المكشوف المستخدمة من قبل البنك مضمونة مقابل ودائع لأجل بمبلغ لا شيء (٢٠١٢- ٣٩,٠٠٠ ألف درهم).

١٦- المطلوبات الأخرى

	٢٠١٣ ألف درهم	٢٠١٢ ألف درهم
فوائد مستحقة الدفع	١٧,٤٢٣	٨,١٧٢
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	١,٩٦٢	١,٣٠٧
المطلوبات المالية المشتقة (إيضاح ١٩)	١,٣٠٥	١,٦٧٧
مطلوبات أخرى	٩,٥٣٥	٢٤,٠٧٠
	٣٠,٢٢٥	٣٥,٢٢٦

يقوم البنك بتكوين مخصص لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين الوافدين وفقاً لقانون العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة. إن الحركات في الإلتزام المثبت في بيان المركز المالي بخصوص مكافأة نهاية الخدمة هي كما يلي:

١٦- المطلوبات الأخرى (تتمة)

	٢٠١٣ *ألف درهم*	٢٠١٢ *ألف درهم*
في ١ يناير	١,٣٠٧	٨٩٠
مصاريف مثبتة في بيان الإيرادات	٧٢٠	٥٦٢
المبلغ المدفوع	(٦٥)	(١٤٥)
في ٣١ ديسمبر	١,٩٦٢	١,٣٠٧

١٧- رأس المال والإحتياطيات

أ) رأس المال

يتألف رأس المال المصرح به للبنك من ٨٠٠,٠٠٠ سهم عادي قيمة السهم ١٠٠ درهم (٢٠١٢ – ٨٠٠,٠٠٠ سهم عادي قيمة السهم ١٠٠ درهم). ويتألف رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل الخاص بالبنك من ٦٠٠,٠٠٠ سهم عادي قيمة السهم ١٠٠ درهم (٢٠١٢ – ٥٥٠,٠٠٠ سهم عادي قيمة السهم ١٠٠ درهم). إن الزيادة في رأس المال تمثل إصدار أسهم جديدة بعد أسهم المنحة التي قام البنك بتوزيعها خلال السنة الحالية.

ب) الإحتياطي القانوني

وفقاً لقانون الشركات التجارية رقم ٨ لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته) والنظام الأساسي للبنك، يتم تحويل ١٠% من أرباح السنة إلى الإحتياطي القانوني حتى يساوي الإحتياطي ٥٠% من رأس المال المدفوع. هذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع.

ج) الإحتياطي الخاص

وفقاً للمادة ٨٢ من القانون الإتحادي رقم ١٠ لسنة ١٩٨٠ والنظام الأساسي للبنك، يتم تحويل ١٠% من الأرباح للسنة إلى الإحتياطي الخاص. يمكن للبنك أن يقرر التوقف عن إجراء هذه التحويلات السنوية عندما يساوي الإحتياطي ٥٠% من رأس المال المدفوع. هذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع.

١٨- الأرباح الموزعة والمقترح توزيعها

اثناء إجتماع الجمعية العمومية السنوية للبنك الذي عقد في ٢٥ مارس ٢٠١٣ ، وافق المساهمون على توزيع أرباح نقدية وأسهم منحة بنسبة ١٠% و ٩,٠٩١% من رأس المال المدفوع على التوالي بمبلغ ٥,٥٠٠ ألف درهم (٢٠١٢ – ٤,٩٤٤ ألف درهم) و ٥,٠٠٠ ألف درهم (٢٠١٢ – ٥,٥٦٨ ألف درهم) للسنة وقد تم توزيعها خلال السنة الحالية.

اقترح مجلس الإدارة خلال اجتماعه بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠١٤ توزيع أرباح نقدية وأسهم منحة بنسبة ١٠% و ٨,٣٣٣% من رأس المال المدفوع على التوالي بمبلغ ٦,٠٠٠ ألف درهم و ٥,٠٠٠ ألف درهم. تخضع هذه التوزيعات لموافقة المساهمين أثناء إنعقاد الجمعية العمومية السنوية.

١٩- الأدوات المالية المشتقة

أثناء سير الأعمال العادية يدخل البنك في معاملات التي تتضمن أدوات مالية مشتقة. إن الأداة المالية المشتقة هي عقد مالي ما بين طرفين بحيث تعتمد الدفعات على الحركات في سعر واحدة أو أكثر من الأدوات المالية المعنية ومرجع السعر أو المؤشر. تشتمل الأدوات المالية المشتقة على مقايضات مخاطر الائتمان والخيارات. إن مقايضات مخاطر الائتمان غير مصنفة كتدفقات نقدية أو قيمة عادلة أو تحوطات صافي الاستثمارات وتم الدخول فيها لفترة خمسة سنوات. يوجد لدى البنك إتفاق واحد (٢٠١٢- لاشيء) من مقايضات مخاطر الائتمان قائماً في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣.

يظهر الجدول أدناه القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة المسجلة كموجودات أو مطلوبات بالإضافة للمبالغ الإسمية. إن المبلغ الإسمي الإجمالي المسجل هو المبلغ الخاص بالأصل المعني للمشتق أو مرجع السعر أو المؤشر وهو الأساس الذي بموجبه تقاس التغييرات في قيمة المشتقات. تشير المبالغ الإسمية إلى حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة وهي ليست مؤشراً على أخطار السوق أو أخطار الإئتمان.

١٩- الأدوات المالية المشتقة (تتمة)

	القيمة العادلة الموجبة	القيمة العادلة السالبة	المبلغ الإسمي	القيمة العادلة الموجبة	القيمة العادلة السالبة	المبلغ الإسمي
	٢٠١٣	٢٠١٣	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١٢	٢٠١٢
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
المشتقات المحتفظ بها للمتاجرة:						
مقايضات مخاطر الائتمان	٣٧٤	١,٣٠٥	٣٦,٧٣٠	١,١٨٩	١,٦٧٧	٣٦,٧٣٠

تشتمل المشتقات عادة في بداية نشاطها فقط على تبادل مشترك للوعود بتحويل بعض أو عدم تحويل المبالغ. ومع ذلك، تشتمل هذه الأدوات غالباً على درجة عالية من معدل الرفع وتتغير بشكل كبير. إن أي حركة صغيرة نسبياً في قيمة الأصل أو المعدل أو المؤشر المتعلق بعقد المشتقات قد يكون لها تأثير ملموس على أرباح أو خسائر البنك. يتم مراقبة تعرض البنك للمخاطر بموجب عقود المشتقات كجزء من الإدارة الشاملة لمخاطر السوق الخاصة بالبنك.

مقايضات مخاطر الائتمان

إن مقايضات مخاطر الائتمان هي إتفاقيات تعاقدية ما بين طرفين لسداد دفعات بخصوص أحداث ائتمانية محددة، استناداً إلى مبالغ اسمية معينة. اشترى البنك مقايضات مخاطر ائتمان من بنوك أخرى للتخفيف من مخاطر العجز من قبل الطرف المقابل.

الغرض من المشتقات

ضمن سير الأعمال العادية المتعلقة بالتخفيف من مخاطر العجز، فإن البنك يكون طرفاً في اتفاق مقايضة مخاطر الائتمان. إن هذا يتحقق بالتحوط من معاملات محددة. وبما أن ذلك لا يؤهل إلى محاسبة تحوط خاصة، فإن مقايضات مخاطر الائتمان تدرج في الحسابات ضمن أدوات المتاجرة.

القيمة العادلة

تدرج المشتقات بالقيمة العادلة بإستخدام أسعار العروض المعلنة في سوق نشط أو أسعار الطرف المقابل أو أساليب التقييم بإستخدام نموذج تقييم تم إختباره مقابل أسعار معاملات السوق الفعلية وأفضل تقدير للبنك من مدخلات النموذج الملائم.

إن المقايضات طويلة الأجل مثل مقايضات مخاطر الائتمان يتم تقييمها باستخدام أسلوب تقييم لا يحتوي على مدخلات جوهرية ملحوظة بالسوق. يتم تقييم هذه المشتقات باستخدام أساليب تحتسب القيمة الحالية مثل نماذج الائتمان (مثال، نماذج معدل العجز أو نماذج هامش الائتمان). تشتمل النماذج على العديد من الافتراضات غير الملحوظة ومن بينها هامش الائتمان للأصل المعني بخصوص مقايضات مخاطر الائتمان، وتقلبات أسعار السوق. يقوم البنك بتقييم قيمة مقايضة مخاطر الئتمان باستخدام أسلوب تقييم نموذج بلومبرج آي إس دي أيه المعياري. إن الإفصاحات الخاصة بالقيمة العادلة للمشتقات مبينة في الإيضاح رقم ٢٤.

المشتقات المتعلقة بالمخاطر الإئتمانية

تنتج المخاطر الإئتمانية بخصوص الأدوات المالية المشتقة عن إمكانية إخفاق الطرف المقابل في إلتزاماته التعاقدية وذلك بحدود القيمة العادلة الموجبة للأدوات التي تكون لصالح البنك. في حالة مقايضة مخاطر الئتمان، فإن البنك كذلك معرض إلى أو محميّ من مخاطر عجز الطرف المقابل المشار إليها في المشتقات. مع وجود مشتقات مسددة إجمالياً، فإن البنك يتعرض أيضا لمخاطر السداد، باعتبارها المخاطر التي منح البنك الالتزام بشأنها، ولكن عجز الطرف المقابل عن سداد المبلغ المقابل.

٢٠- الإلتزامات والمطلوبات الطارئة

الإلتزامات المتعلقة بالتسهيلات الإئتمانية والمطلوبات الطارئة

تشتمل الإلتزامات المتعلقة بالتسهيلات الإئتمانية على الإلتزامات لتقديم التسهيلات والإعتمادات المستندية والكفالات وأوراق القبول التي تم تصميمها للوفاء بمتطلبات عملاء البنك.

إن الإعتمادات المستندية والكفالات وأوراق القبول تلزم البنك بإجراء الدفعات نيابة عن العملاء في حال إخفاق العميل بالسداد حسب شروط العقد.

لدى البنك الإلتزامات التالية المتعلقة بالتسهيلات الإئتمانية:

	٢٠١٣ *ألف درهم*	٢٠١٢ *ألف درهم*
كفالات	٦٧,٨٢٥	٨٢,٩٦٣

لا يوجد إلتزامات قروض غير مسحوبة غير قابلة للإلغاء قائمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (٢٠١٢ – لاشيء).

إلتزامات عقود الإيجار التشغيلية:

	٢٠١٣ *ألف درهم*	٢٠١٢ *ألف درهم*
الحد الأدنى لدفعات الإيجار المستقبلية خلال سنة	١,٥٣٤	١,٥٧٧
بعد سنة ولكن ليس أكثر من خمس سنوات	٥,٣٢٦	٧,٢٩٨
إجمالي مصروفات عقود الإيجار التشغيلية المتعاقد عليها في نهاية فترة إعداد التقارير المالية	٦,٨٦٠	٨,٨٧٥

٢١- المعاملات مع الأطراف ذات علاقة

يجري البنك أثناء سير الأعمال العادية معاملات مع أطراف ذات علاقة مثل كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة العليا والشركات المتعلقة بهم. إن جميع القروض والسلفيات الممنوحة للأطراف ذات علاقة نشطة وبدون أية مخصصات للخسائر الممكنة في القروض والسلفيات.

إن الأرصدة الجوهرية القائمة في ٣١ ديسمبر بخصوص الأطراف ذات علاقة المدرجة ضمن البيانات المالية هي كما يلي:

	٢٠١٣ *ألف درهم*	٢٠١٢ *ألف درهم*
أعضاء مجلس الإدارة والأطراف المتعلقة بهم وموظفي الإدارة العليا للشركة:		
القروض والسلفيات	٢٦٨	-
الاستثمارات	٦٨,٦٩٨	٤٦,٥٢٠
ودائع العملاء	١,٠٢٢,٥١٨	٤٩٦,٨٣٢
الإلتزامات والمطلوبات الطارئة	٦٤,٤٤٥	٧٧,٦٦٤

٢١- المعاملات مع الأطراف ذات علاقة (تتمة)

إن الإيرادات والمصاريف بخصوص الأطراف ذات علاقة المدرجة في البيانات المالية هي كما يلي:

	٢٠١٣ *ألف درهم*	٢٠١٢ *ألف درهم*
أعضاء مجلس الإدارة والأطراف المتعلقة بهم وموظفي الإدارة العليا للشركة:		
إيرادات فوائد	١,٩٥٧	١,٨٥٣
مصاريف فوائد	٢٢,١٥٤	١٢,٦٤٥
عمولات ورسوم	٧,٢٠٦	١,٨٦٣
تكاليف إيجار – عقود إيجار تشغيلية	١,٨٩٥	١,٨٧٥
مصاريف تأمين	٨٢٢	٥٦٥
تكاليف تتعلق بتكنولوجيا المعلومات	٥	١٢

تعويضات موظفي الإدارة العليا:

	٢٠١٣ *ألف درهم*	٢٠١٢ *ألف درهم*
رواتب ومزايا أخرى	٦,٥٣٤	٤,٩٨٥

٢٢- إدارة المخاطر

مقدمة

إن المخاطر متأصلة في أنشطة البنك ولكن يتم إدارتها من خلال عملية تعريف وقياس ومراقبة مستمرة تخضع لحدود المخاطر وضوابط أخرى. إن عملية إدارة المخاطر هامة لربحية البنك المستمرة وإن كل فرد داخل البنك مسؤول عن تعرض البنك لمخاطر متعلقة بمسؤولياته.

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية بخصوص التعرض للمخاطر. يقوم البنك باتباع حوكمة المخاطر باقتراح "طريقة خطوط دفاع ثلاثية" لإدارة المخاطر.

يتعرض البنك لمخاطر الإئتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق حيث أن الأخيرة مقسمة إلى مخاطر تجارية ومخاطر غير تجارية. يتعرض البنك أيضاً إلى المخاطر التشغيلية.

إن عملية مراقبة المخاطر المستقلة لا تشتمل على مخاطر الأعمال كالتغيرات في البيئة والتكنولوجيا والصناعة. تتم مراقبتهم من خلال عملية التخطيط الإستراتيجي للبنك.

هيكل إدارة المخاطر

يعتبر مجلس الإدارة مسؤول بشكل تام عن تحديد ومراقبة المخاطر ومع ذلك هناك هيئات مستقلة مسؤولة عن إدارة ومراقبة المخاطر.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن مراقبة عملية المخاطرة الكلية داخل البنك. كما أنهم يتحملون المسؤولية الكلية لتطوير إستراتيجية المخاطر وتطبيق الإجراءات وإطار العمل والعمليات والحدود. كما أن المجلس مسؤول عن قضايا الإحتيال والقضايا الأخرى المتعلقة بالمخاطر وإدارة ومراقبة القرارات المتعلقة بالمخاطر.

٢٢- إدارة المخاطر (تتمة)

لجنة التدقيق والمخاطر التابعة للمجلس

إن لجنة التدقيق والمخاطر التابعة للمجلس لديها المسؤولية الكاملة لتطوير إستراتيجية المخاطر وتطبيق المبادئ وأطر العمل والسياسات لتعزيز إطار عمل إدارة المخاطر لدى البنك من أجل تطبيق المعايير على أكمل وجه وبشمل ذلك أسس رقابة داخلية فعالة ومراقبة التعرض للمخاطر الإجمالية (مخاطر الإئتمان والسوق والسيولة والعمليات والمخاطر القانونية..الخ) والتأكد من إستقلالية وظائف التدقيق الداخلي والإلتزام بالمتطلبات التنظيمية.

إن "طريقة خطوط الدفاع الثلاثية" بخصوص إدارة المخاطر توجب على الإدارة العليا وخطوط العمل، مهام إدارة مخاطر قوية وتدقيق مستقل بكفاءة عالية.

خزينة البنك

إن خزينة البنك مسؤولة عن إدارة موجودات ومطلوبات البنك والهيكل المالي العام للبنك. وهي مسؤولة أيضاً بصورة رئيسية عن التمويل ومخاطر السيولة للبنك.

التدقيق الداخلي

إن عمليات إدارة المخاطر في البنك تخضع لمهمة التدقيق الداخلي حيث يتم فحص كل من دقة الإجراءات وتقيد البنك بها. يناقش قسم التدقيق الداخلي نتائج كل التقييمات مع الإدارة وينقل النتائج والتوصيات إلى لجنة التدقيق والمخاطر التابعة للمجلس.

قياس المخاطر وأنظمة إعداد التقارير

يتم مراقبة وضبط المخاطر بشكل رئيسي إستنادا إلى الحدود الموضوعة من قبل البنك. هذه الحدود تعكس إستراتيجية العمل وبيئة السوق للبنك كما تعكس مستوى المخاطر التي يرغب البنك بقبولها مع تركيز إضافي على صناعات مختارة. بالإضافة لذلك، يقوم البنك بمراقبة وقياس المخاطر الكلية التي يمكن تحملها فيما يتعلق بالتعرض للمخاطر الإجمالية عبر كل أنوع المخاطر والأنشطة.

إن المعلومات المجمعة من كل الأعمال قد تم فحصها ومعالجتها من أجل تحليل ومراقبة وتحديد المخاطر المبكرة. لقد تم عرض هذه المعلومات وشرحها إلى لجنة التدقيق والمخاطر التابعة للمجلس ولجان الإدارة. يتضمن التقرير كل أنواع التعرض لمخاطر القروض ونسب السيولة والتغيرات في ملف المخاطر.

يتم تقديم ملخص دوري إلى الأعضاء ذوي العلاقة في البنك بخصوص الإستفادة من حدود السوق وإستثمارات الملكية والسيولة بالإضافة إلى أية تطورات لمخاطر أخرى.

تخفيف المخاطر

كجزء من إدارة المخاطر الكلية، يستخدم البنك المشتقات وأدوات أخرى لإدارة التعرضات الناتجة عن تغيرات أسعار الفائدة والعملات الأجنبية ومخاطر الأسهم ومخاطر الإئتمان المخاطر الناتجة من المعاملات المستقبلية. كذلك يقوم البنك بصورة مستمرة بمراقبة محفظته وتنويعها وذلك لتخفيف المخاطر المتعلقة بالتركيز على التعرضات نحو عمل محدد أو قطاع جغرافي محدد.

تركزات المخاطر الزائدة

تنشأ التركزات عندما يشترك عدد من الأطراف المقابلة في أنشطة مشابهة، أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو عندما يكون لهم سمات إقتصادية مماثلة مما قد يجعل عندهم الإستعداد لمواجهة إلتزامات تعاقدية تتأثر بشكل مماثل بالتغيرات في الظروف الإقتصادية أو السياسية أو غيرها. تشير التركزات إلى الحساسية النسبية لأداء البنك نحو التطورات التي تؤثر على قطاع أعمال محدد أو على منطقة جغرافية معينة.

من أجل تجنب تركزات المخاطر الزائدة، تتضمن سياسات وإجراءات البنك إرشادات محددة تركز على الإحتفاظ بمحافظ مالية متنوعة، وبالتالي يتم السيطرة على تركزات مخاطر الإئتمان المحددة وإدارتها.

٢٢- إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر الإئتمان

إن مخاطر الإئتمان هي المخاطر التي يفشل فيها عميل أو طرف مقابل في الوفاء بإلتزامه ويتسبب في خسارة مالية للبنك. تنتج مثل تلك المخاطر عن الإقراض والتمويل التجاري والخزينة ونشاطات أخرى يقوم بها البنك. يتم مراقبة المخاطر الإئتمانية بشكل فعال وفقاً للسياسات الإئتمانية التي تعرّف بوضوح صلاحيات الإقراض الممنوحة والسياسات والإجراءات. تشتمل إدارة مخاطر الإئتمان أيضاً على مراقبة تركزات المخاطر من قبل القطاع الصناعي بالإضافة إلى الموقع الجغرافي.

يجري البنك عملية مراجعة لنوعية الإئتمان لتقديم تعريف مبكر للتغيرات الممكنة في ملاءة الأطراف المقابلة وتشمل مراجعات الضمانات الدورية. يتم تأسيس حدود الطرف المقابل عن طريق إستخدام نظام تصنيف المخاطر الإئتمانية والتي تحدد لكل طرف مقابل تصنيف للمخاطر. تخضع تصنيفات المخاطر إلى المراجعة الدورية. إن عملية مراجعة نوعية الإئتمان تسمح للبنك بإجراء تقييم للخسارة المحتملة كنتيجة للمخاطر التي يتعرض لها والقيام بإجراء تصحيحي.

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الإئتمان بدون الأخذ في الإعتبار أية ضمانات و تعزيزات إئتمانية أخرى

يظهر الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الإئتمان لعناصر بيان المركز المالي بما فيها المطلوبات الطارئة والالتزامات. إن الحد الأقصى للتعرض موضح بإجمالي المبلغ قبل تأثير التخفيض من خلال إستخدام التصفية الرئيسية وإتفاقيات الضمان، إن وجدت.

	إيضاح	*إجمالي التعرض الأقصى ٢٠١٣ ألف درهم*	*إجمالي التعرض الأقصى ٢٠١٢ ألف درهم*
الأرصدة لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة (بإستثناء النقد في الصندوق)	٨	٦٩,٠٠١	١٥,٥٧٧
المستحقات من البنوك	٩	٢٣٥,٩٥١	٦٠,٨٤٣
القروض والسلفيات	١٠	١١٣,٢١٣	٢١,٥٩٣
الإستثمارات في السندات	١١	١,٥٨٩,٩١٠	١,١٧٥,٧٠٧
موجودات أخرى		٢٧,١٠١	١٩,٠١٤
		٢,٠٣٥,١٧٦	١,٢٩٢,٧٣٤
الكفالات	٢٠	٦٧,٨٢٥	٨٢,٩٦٣
		٦٧,٨٢٥	٨٢,٩٦٣
إجمالي التعرض لمخاطر الإئتمان		٢,١٠٣,٠٠١	١,٣٧٥,٦٩٧

حين تسجل الأدوات المالية بالقيمة العادلة فإن المبالغ المبينة أعلاه تمثل التعرض الحالي لمخاطر الإئتمان ولكن ليس الحد الأقصى للتعرض والذي يمكن أن ينتج في المستقبل نتيجة للتغيرات في القيم العادلة.

لمزيد من التفصيل عن الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الإئتمان لكل صنف من الأدوات المالية، يتم الرجوع إلى الإيضاحات المحددة. إن أثر الضمانات وأساليب تخفيف المخاطر الأخرى مبين أدناه.

٢٢- إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر الإئتمان (تتمة)

تركزات مخاطر الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الإئتمان
يتم إدارة تركز المخاطر من قبل العميل/الطرف المقابل حسب المنطقة الجغرافية والقطاع الصناعي. إن الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الإئتمان لأي عميل أو طرف مقابل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ كان ١١٨,٣٩٧ ألف درهم (٢٠١٢ – ٣٩,٠٠٠ ألف درهم) قبل الأخذ في الإعتبار الضمانات أو أية تعزيزات إئتمانية أخرى. هذا التحليل لا يشتمل على الإستثمارات في السندات.

يمكن تحليل الأدوات المالية للبنك (بإستثناء النقد في الصندوق والإستثمارات في الأوراق المالية والسبائك) قبل الأخذ في الإعتبار أية ضمانات محتفظ بها أو أية تعزيزات إئتمانية أخرى من خلال المناطق الجغرافية التالية:

	٢٠١٣		٢٠١٢	
	الموجودات ألف درهم	*المطلوبات الطارئة والإلتزامات ألف درهم*	*الموجودات ألف درهم*	*المطلوبات الطارئة والإلتزامات ألف درهم*
الإمارات العربية المتحدة	١,٥٩٥,٢٦٦	٦٧,٨٢٥	١,١٥٠,٥١٥	٨٨,٩٦٣
أمريكا الشمالية	٤٣,٨٢٣	–	١٣,٠٠٧	–
أمريكا اللاتينية	١٢,٢٤٦	–	٣,٨٢٨	–
أوروبا	١٧٦,٩٤٣	–	٣٣,٤٣٠	–
آسيا باسيفيك	٥٥,٢١١	–	٥٤,٣٢١	–
دول مجلس التعاون الخليجي ودول الشرق الأوسط الأخرى	١٥١,٦٨٧	–	٣٧,٦٣٣	–
	٢,٠٣٥,١٧٦	٦٧,٨٢٥	١,٢٩٢,٧٣٤	٨٢,٩٦٣

إشترى البنك مقايضة مخاطر ائتمان بقيمة اسمية ٣٦,٧٣٠ ألف درهم (إيضاح ١٩) بشار إليه دين سيادي لدولة قطر. تم الدخول في مقايضة مخاطر الائتمان مع مؤسسة مالية مصنفة من قبل موديز بتصنيف Aa3.

إن تحليلات قطاع الصناعة للموجودات المالية الخاصة بالبنك (بإستثناء النقد في الصندوق والإستثمارات في الأوراق المالية والسبائك) وتشمل المطلوبات الطارئة، قبل الأخذ في الإعتبار الضمانات المحتفظ بها أو التعزيزات الإئتمانية الأخرى هي كما يلي:

	٢٠١٣ *ألف درهم*	٢٠١٢ *ألف درهم*
التجارة والأعمال	٨٢٥,٠٢٢	٥٧٠,٤٧٣
البنوك والمؤسسات المالية	٨٣٣,٨٥٧	٣٠٧,٠١٥
الهيئات الحكومية	٤٤٤,٠٩٤	٤٩٦,٣٢٧
أخرى	٢٨	١,٨٨٢
	٢,١٠٣,٠٠١	١,٣٧٥,٦٩٧

الضمانات والتعزيزات الإئتمانية الأخرى
إن مبلغ ونوع الضمان المطلوب يعتمد على تقييم مخاطر الإئتمان للطرف المقابل. تطبق الإرشادات بالنسبة لعملية قبول أنواع الضمانات ومؤشرات التقييم. إن الأنواع الرئيسية للضمانات التي تم الحصول عليها هي النقد والأوراق المالية الإستثمارية.

تراقب الإدارة القيمة السوقية للضمانات وتطلب ضمانات إضافية وفقاً للإتفاقية الرئيسية وتراقب أيضاً القيمة السوقية للضمانات التي تم الحصول عليها من خلال مراجعتها لكفاية المخصص لخسائر الإنخفاض في القيمة.

٢٢- إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر الإئتمان (تتمة)

نوعية الإئتمان لكل صنف من الموجودات المالية

يتم إدارة نوعية الإئتمان للموجودات المالية من قبل البنك بإستخدام التصنيفات الإئتمانية الداخلية. يظهر الجدول أدناه نوعية الإعتماد حسب صنف الموجودات المالية لبعض خطوط بنود بيان المركز المالي الرئيسية إستناداً إلى نظام التصنيف الإئتماني لدى البنك.

	غير متأخرة ولا منخفضة القيمة			
	فئة رئيسية وعالية ٢٠١٣ ألف درهم	فئة نموذجية ٢٠١٣ ألف درهم	فئة نموذجية فرعية ٢٠١٣ ألف درهم	الإجمالي ٢٠١٣ ألف درهم
الأرصدة لدى المصرف المركزي	٦٩,٠٠١	-	-	٦٩,٠٠١
لدولة الإمارات العربية المتحدة	٢٣٥,٩٥١	-	-	٢٣٥,٩٥١
مستحقات من البنوك	-	١١٣,٢١٣	-	١١٣,٢١٣
قروض وسلفيات	٤٩٨,٦٢٨	٨٥١,٢١٢	٢٤٠,٠٧٠	١,٥٨٩,٩١٠
الإستثمارات في السندات	٨٠٣,٥٨٠	٩٦٤,٤٢٥	٢٤٠,٠٧٠	٢,٠٠٨,٠٧٥

	غير متأخرة ولا منخفضة القيمة			
	فئة رئيسية وعالية ٢٠١٢ ألف درهم	فئة نموذجية ٢٠١٢ ألف درهم	فئة نموذجية فرعية ٢٠١٢ ألف درهم	الإجمالي ٢٠١٢ ألف درهم
الأرصدة لدى المصرف المركزي	١٥,٥٧٧	-	-	١٥,٥٧٧
لدولة الإمارات العربية المتحدة	٦٠,٨٤٣	-	-	٦٠,٨٤٣
مستحقات من البنوك	١,٥٧٢	٢٠,٠٢١	-	٢١,٥٩٣
قروض وسلفيات	٩٢٤,٢٤٧	١٩٦,٦٧٢	٥٤,٧٨٨	١,١٧٥,٧٠٧
الإستثمارات في السندات	١,٠٠٢,٢٣٩	٢١٦,٦٩٣	٥٤,٧٨٨	١,٢٧٣,٧٢٠

كما في نهاية السنة، لم يكن لدى البنك أي مبلغ (٢٠١٢ - لا شيء) في القروض والسلفيات التي كانت متأخرة السداد أو انخفضت قيمتها بصورة منفردة.

التعرض للمخاطر الإئتمانية للموجودات المالية لدى البنك (بإستثناء النقد في الصندوق والاستثمارات في أدوات الأسهم والسبائك) تشتمل على المطلوبات الطارئة لكل من تصنيفات المخاطر الداخلية

	الفئات المعادلة حسب موديز	المجموع ٢٠١٣ ألف درهم	المجموع ٢٠١٢ ألف درهم
درجة رئيسية	أ أ أ	٧١٥,٦٤٨	٦٠٦,٥١٠
درجة عالية	أ أ ١- أ أ ٣	٨٧,٩٣٢	٣٩٥,٧٢٩
درجة نموذجية	ب أ أ - ب أ أ ٣	١,٠٣٢,٢٥٠	٢٩٩,٦٥٦
درجة نموذجية فرعية	ب أ - ب ٣	٢٤٠,٠٧٠	٥٤,٧٨٨
		٢,٠٧٥,٩٠٠	١,٣٥٦,٦٨٣

٢٢- إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر الإئتمان (تتمة)

إن من سياسة البنك الحفاظ على تصنيفات مخاطر دقيقة ومنتظمة من خلال محفظة الإئتمان والإستثمارات. هذا يسهل على الإدارة المركزة للمخاطر المطبقة ومقارنة التعرض لمخاطر الإئتمان في كل قطاعات الأعمال والمناطق الجغرافية والمنتجات. إن نظام التصنيف مدعوم بتحليلات مالية متنوعة مدمجة بمعلومات سوقية تم معالجتها من أجل توفير المدخلات الرئيسية لقياس مخاطر الطرف المقابل. إن جميع تصنيفات المخاطر الداخلية تم إعدادها للأصناف المختلفة وهي مشتقة وفقاً لسياسة التصنيف لدى البنك. يتم تقييم تصنيفات المخاطر المعنية وتحديثها بصورة منتظمة. إن الفئات المعادلة حسب مودي تنطبق فقط على بعض التعرضات في كل صنف من أصناف المخاطر حيث أن عدد منها يستند إلى تصنيف البنك الداخلي.

مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي المخاطر التي تنشأ عن عدم قدرة البنك على الوفاء بإلتزاماته المالية عند إستحقاقها. يمكن أن تحدث مخاطر السيولة نتيجة للتقلبات في الأسواق أو إنخفاض الإئتمان والذي قد يسبب جفاف بعض مصادر التمويل في الحال. وللحد من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل ويتم إدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الإعتبار والإحتفاظ برصيد جيد للنقدية وشبه النقدية.

يحتفظ البنك بمحفظة موجودات عالية التداول ومتنوعة يمكن تسييلها بسهولة في حال التقلبات غير المنظورة للتدفق النقدي. كذلك إلتزم البنك بخطوط إئتمان ليستطيع الدخول إليها للوفاء بإحتياجاته من السيولة. بالإضافة لذلك، يحتفظ البنك بوديعة إلزامية لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة تساوي ١٤% من الودائع تحت الطلب و ١% من ودائع التوفير. يتم تقييم وضع السيولة وإدارته حسب سيناريوهات مختلفة مع الأخذ في الإعتبار التركيز على العوامل المتعلقة بالسوق بشكل عام ووضع البنك على وجه التحديد.

إن مواعيد إستحقاق الموجودات والمطلوبات بتاريخ بيان المركز المالي مبينة في الجدول أدناه إستناداً إلى الفترة المتبقية إلى تاريخ الإستحقاق التعاقدي دون الأخذ في الإعتبار تواريخ الإستحقاق الفعلية كما تم الإشارة لذلك في تاريخ الإحتفاظ بالودائع لدى البنك ومدى توفر الأموال السائلة هي كما يلي:

٢٢- إدارة المخاطر (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠١٣	أقل من ثلاثة أشهر ألف درهم	من ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر ألف درهم	من ستة أشهر إلى ١٢ شهراً ألف درهم	المجموع الفرعي أقل من ١٢ شهراً ألف درهم	من سنة إلى ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	المجموع الفرعي أكثر من ١٢ شهراً ألف درهم	غير مؤرخة ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
الموجودات									
نقدية وأرصدة لدى المصرف المركزي	٦٩,١٧٩	–	–	٦٩,١٧٩	–	–	–	–	٦٩,١٧٩
مستحقات من البنوك	٢٣٥,٩٥١	–	–	٢٣٥,٩٥١	–	–	–	–	٢٣٥,٩٥١
قروض وسلفيات، صافي	٥٥,٩٤١	٤,٦٠٨	٥٢,٩٣٧	١٠٨,٧٧٨	–	–	–	–	١٠٨,٧٧٨
إستثمارات	٦٨,٦٩٨	–	٢٦٤,٧٥٤	٣٣٨,٠٦٠	١,١٠٣,٦٢٠	١٤٨,٢٣٠	١,٢٥١,٨٥٠	٧٣٨,٣٦٥	٢,٣٢٨,٢٧٥
استثمار في شركة شقيقة	–	–	–	–	–	–	–	٧٢	٧٢
موجودات ثابتة	–	–	–	–	–	–	–	٤,٨٧٤	٤,٨٧٤
موجودات أخرى	١٩,٣٣٧	٧,٠٧٨	١,٢٩٩	٢٧,٧١٤	٣٧٤	–	٣٧٤	–	٢٨,٠٨٨
إجمالي الموجودات	٤٤٩,٠٠٦	١١,٦٨٦	٣١٨,٩٩٠	٧٧٩,٦٨٢	١,١٠٣,٩٩٤	١٤٨,٢٣٠	١,٢٥٢,٢٢٤	٧٤٣,٣١١	٢,٧٧٥,٢١٧
المطلوبات وحقوق المساهمين									
مستحقات للبنوك	٥٤٣,٧٨٨	٢٢١,٤٩٨	–	٧٦٥,٢٨٦	–	–	–	–	٧٦٥,٢٨٦
ودائع العملاء	٦٨٣,١٦٣	١٠٤,٢٩٨	٣١٠,٢٦٦	١,٠٩٧,٧٢٧	٥٧٧,٣٨٥	–	٥٧٧,٣٨٥	–	١,٦٧٥,١١٢
مطلوبات أخرى	١٠,٥٢٠	٧,٤٦٢	١,٤١٤	١٩,٣٩٦	٨,٨٦٧	–	٨,٨٦٧	١,٩٦٢	٣٠,٢٢٥
حقوق المساهمين	–	–	–	–	–	–	–	٣٠٤,٥٩٤	٣٠٤,٥٩٤
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	١,٢٣٧,٤٧١	٣٣٣,٢٥٨	٣١١,٦٨٠	١,٨٨٢,٤٠٩	٥٨٦,٢٥٢	–	٥٨٦,٢٥٢	٣٠٦,٥٥٦	٢,٧٧٥,٢١٧
صافي فجوة السيولة	(٧٨٨,٤٦٥)	(٣٢١,٥٧٢)	٧,٣١٠	(١,١٠٢,٧٢٧)	٥١٧,٧٤٢	١٤٨,٢٣٠	٦٦٥,٩٧٢	٤٣٦,٧٥٥	

٢٢- إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر السيولة (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠١٢	أقل من ثلاثة أشهر ألف درهم	من ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر ألف درهم	من ستة أشهر إلى ١٢ شهراً ألف درهم	المجموع الفرعي أقل من ١٢ شهراً ألف درهم	من سنة إلى ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	المجموع الفرعي أكثر من ١٢ شهراً ألف درهم	غير مؤرخة ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
الموجودات									
نقدية وأرصدة لدى المصرف									
المركزي	١٥,٧١٦	–	–	١٥,٧١٦	–	–	–	–	١٥,٧١٦
مستحقات من البنوك	٢١,٨٤٣	–	٣٩,٠٠٠	٦٠,٨٤٣	–	–	–	–	٦٠,٨٤٣
قروض وسلفيات، صافي	١,٩٦٨	١٦,٥٦٢	٩٨	١٨,٦٢٨	٣٠	–	٣٠	–	١٨,٦٥٨
إستثمارات	٤٦,٥٢٠	٦,٨٩٠	–	٥٣,٤١٠	١,٠٤١,٠٨٤	٨١,٢١٢	١,١٢٢,٢٩٦	٥٣٦,١٨٥	١,٧١١,٨٩١
استثمار في شركة شقيقة	–	–	–	–	–	–	–	٧٢	٧٢
موجودات ثابتة	–	–	–	–	–	–	–	١,٤٦٤	١,٤٦٤
موجودات أخرى	١٢,٢٥٥	٦,٣٠٢	٧٠	١٨,٦٢٧	١,١٨٩	–	١,١٨٩	–	١٩,٨١٦
إجمالي الموجودات	٩٨,٣٠٢	٢٩,٧٥٤	٣٩,١٦٨	١٦٧,٢٢٤	١,٠٤٢,٣٠٣	٨١,٢١٢	١,١٢٣,٥١٥	٥٣٧,٧٢١	١,٨٢٨,٤٦٠
المطلوبات وحقوق المساهمين									
مستحقات للبنوك	٢٧٣,٨٤٣	٥٤,٨٥٦	–	٣٢٨,٦٩٩	٣٦٩,٨٧٠	–	٣٦٩,٨٧٠	–	٦٩٨,٥٦٩
ودائع العملاء	٤١٦,١٤٢	١٢٧,٠٣٢	٢٥٧,٤٢٣	٨٠٠,٥٩٧	٢,٦٤٣	–	٢,٦٤٣	–	٨٠٣,٢٤٠
مطلوبات أخرى	٣١,٣٢٥	١,٢٢٩	٩٩٥	٣٣,٥٤٩	١,٦٧٧	–	١,٦٧٧	–	٣٥,٢٢٦
حقوق المساهمين	–	–	–	–	–	–	–	٢٩١,٤٢٥	٢٩١,٤٢٥
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	٧٢١,٣١٠	١٨٣,١١٧	٢٥٨,٤١٨	١,١٦٢,٨٤٥	٣٧٤,١٩٠	–	٣٧٤,١٩٠	٢٩١,٤٢٥	١,٨٢٨,٤٦٠
صافي فجوة السيولة	(٦٢٣,٠٠٨)	(١٥٣,٣٦٣)	(٢١٩,٢٥٠)	(٩٩٥,٦٢١)	٦٦٨,١١٣	٨١,٢١٢	٧٤٩,٣٢٥	٢٤٦,٢٩٦	

٢٢- إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر السيولة (تتمة)

تحليل المطلوبات المالية حسب الإستحقاقات التعاقدية المتبقية

يلخص الجدول أدناه قائمة إستحقاق المطلوبات المالية الخاصة بالبنك في نهاية السنة إستناداً إلى إلتزامات التسديد التعاقدية غير المخصومة. إن التسديدات التي تخضع للإشعار يتم التعامل معها كما لو أنه ينبغي إعطاء الإشعار فوراً. ومع ذلك، يتوقع البنك بأن عدداً كبيراً من العملاء لن يطلبوا التسديد في أقرب تاريخ مطلوب من البنك أن يدفعه ولا يعكس الجدول التدفقات النقدية المتوقعة إستناداً إلى تاريخ إحتجاز الوديعة الخاصة بالبنك.

٢٠١٣	عند الطلب ألف درهم	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	من ٣ إلى ١٢ شهراً ألف درهم	من ١ إلى ٥ سنوات ألف درهم	المجموع ألف درهم
مستحقات للبنوك	-	٧٦٦,٣٦٣	-	-	٧٦٦,٣٦٣
ودائع العملاء	٣١٨,٣٣٧	٣٩٢,٦١١	٤٢٢,٨٥٥	٦٢٥,٥٣٩	١,٧٥٩,٣٤٢
مطلوبات أخرى	١,٦٠٥	٨,٩١٥	٨,٨٧٦	١٠,٨٢٩	٣٠,٢٢٥
إجمالي المطلوبات المالية غير المخصومة	٣١٩,٩٤٢	١,١٦٧,٨٨٩	٤٣١,٧٣١	٦٣٦,٣٦٨	٢,٥٥٥,٩٣٠

٢٠١٢	عند الطلب ألف درهم	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	من ٣ إلى ١٢ شهراً ألف درهم	من ١ إلى ٥ سنوات ألف درهم	المجموع ألف درهم
مستحقات للبنوك	-	٢٢٢,٩٧٦	٥٤,٨٥٦	٤٢١,٢٩٤	٦٩٩,١٢٦
ودائع العملاء	٦٨,٧٠٠	٣٤٨,٥٧٧	٣٩٣,١٢٣	٢,٧٣٧	٨١٣,١٣٧
مطلوبات أخرى	٣١,٣٢٥	١,٢٢٩	٩٩٥	١,٦٧٧	٣٥,٢٢٦
إجمالي المطلوبات المالية غير المخصومة	١٠٠,٠٢٥	٥٧٢,٧٨٢	٤٤٨,٩٧٤	٤٢٥,٧٠٨	١,٥٤٧,٤٨٩

إن الأدوات المالية المشتقة في الجدول أعلاه تم الإشارة إليها ضمن المطلوبات الأخرى في إجمالي التدفقات النقدية غير المخصومة. مع ذلك يمكن تسديد المبالغ بالإجمالي أو بالصافي.

يلخص الجدول التالي الإستحقاق التعاقدي للمطلوبات الطارئة الخاصة بالبنك:

٢٠١٣	عند الطلب ألف درهم	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	من ٣ إلى ١٢ شهراً ألف درهم	من ١ إلى ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	المجموع ألف درهم
مطلوبات طارئة	-	١٢,٦٥٠	٥٠,٨٤١	٣١٨	٤,٠١٦	٦٧,٨٢٥

٢٠١٢						
مطلوبات طارئة	-	٣٠,١١٥	٥٠,٦٨٩	-	٢,١٥٩	٨٢,٩٦٣

يتوقع البنك بأن لا يتم سحب جميع المطلوبات الطارئة قبل إنتهاء صلاحية الإلتزامات.

٢٢- إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي المخاطر التي تنتج عن حدوث تقلبات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم. وضع مجلس الإدارة حدوداً على قيمة المخاطر التي يمكن قبولها. يتم مراقبة ذلك بشكل منتظم من قبل لجنة الإستثمارات الخاصة بالبنك.

مخاطر أسعار الفائدة

تنتج مخاطر أسعار الفائدة عن إحتمالية تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على الربحية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية. يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوات في مبالغ الموجودات والمطلوبات والأدوات المالية خارج بيان المركز المالي والتي يحين موعد إستحقاقها أو إعادة تسعيرها في فترة معينة.

أسس مجلس الإدارة مستويات لمخاطر أسعار الفائدة بوضع حدود حساسية لأسعار الفائدة.

إن حساسية بيان الإيرادات هي تأثير تلك التغيرات المفترضة في أسعار الفائدة على صافي إيرادات الفوائد لسنة واحدة إستناداً إلى السعر المتغير للموجودات والمطلوبات المالية المحتفظ بها في نهاية السنة. إن حساسية حقوق المساهمين يتم إحتسابها من خلال إعادة تقييم السعر الثابت للموجودات المالية المتوفرة للبيع في نهاية السنة بخصوص أثر التغيرات المفترضة في أسعار الفائدة. يستند إجمالي الحساسية على فرضية بأن هناك تحولات موازية في منحنى المردود.

يبين الجدول التالي الحساسية نحو التغيرات الممكنة والمعقولة في أسعار الفائدة، مع الإبقاء على ثبات جميع المتغيرات الأخرى الخاصة ببيان الإيرادات وحقوق البنك.

الزيادة في نقاط الأساس	*التأثير على صافي الأرباح ٢٠١٣ ألف درهم*	*التأثير على حقوق الملكية ٢٠١٣ ألف درهم*	*التأثير على صافي الأرباح ٢٠١٢ ألف درهم*	*التأثير على حقوق الملكية ٢٠١٢ ألف درهم*
١٠٠	(١٦,٧٤٧)	(٢٧,٤٥٣)	(١٢,٤٣٨)	(٢٨,٧٥٩)

مخاطر أسعار العملات الأجنبية

إن مخاطر أسعار العملات الأجنبية هي مخاطر حدوث تقلب في قيمة أداة مالية ما بسبب التغيرات في أسعار تحويل العملات الأجنبية. وضع البنك حدوداً على المراكز لكل عملة. يتم مراقبة المراكز بشكل يومي وتستخدم إستراتيجيات التحوط لضمان حفظ المراكز ضمن الحدود الموضوعة.

يشير الجدول التالي للعملات الأجنبية التي عرّضت البنك لمخاطر جوهرية في نهاية السنة على موجوداته ومطلوباته النقدية غير التجارية وتدفقاته النقدية المتوقعة. يبين التحليل إحتساب تأثير حركة سعر العملة الأجنبية المحتملة بشكل معقول مقابل الدرهم، مع الإحتفاظ بثبات كافة المتغيرات الأخرى على حقوق الملكية (بسبب القيمة العادلة لحساسية عملة الموجودات النقدية غير التجارية والمتعلقة بصورة رئيسية بالإستثمارات المتوفرة للبيع). يوضح المبلغ السالب في الجدول إحتمال حدوث صافي إنخفاض في حقوق الملكية، بينما يوضح المبلغ الموجب إحتمال حدوث صافي زيادة.

٢٢- إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر أسعار العملات الأجنبية (تتمة)

العملة	التغير في سعر العملة (%) ٢٠١٣	التأثير على حقوق الملكية ٢٠١٣ ألف درهم	التغير في سعر العملة (%) ٢٠١٢	التأثير على حقوق الملكية ٢٠١٢ ألف درهم
اليورو	+١٠	٢٧١	+١٠	١,٢٤٧
الجنيه الإسترليني	+١٠	١٨٥	+١٠	(٢٤١)
اليوان الصيني	+١٠	٣٠٦	+١٠	٢٩٨
الدينار الكويتي	+١٠	٣	+١٠	٩

بما أن سعر الدرهم الإماراتي مرتبط بسعر الدولار الأمريكي ولذلك تعتقد الإدارة بأن البنك حالياً لا يتعرض لأية مخاطر أسعار عملات أجنبية جوهرية بخصوص الدولار الأمريكي.

مخاطر أسعار الأسهم

إن مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر إنخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة أسعار الأسهم الفردية. تنتج مخاطر أسعار الأسهم غير التجارية من محفظة البنك الإستثمارية.

إن التأثير على الأسهم نتيجة للتغيرات الممكنة والمعقولة في مؤشرات الأسهم، مع الإحتفاظ بثبات كافة المتغيرات الأخرى، هو كما يلي:

	التغيرات في أسعار الأسهم ٢٠١٣ %	التأثير على حقوق الملكية ٢٠١٣ ألف درهم	التغيرات في أسعار الأسهم ٢٠١٢ %	التأثير على حقوق الملكية ٢٠١٢ ألف درهم
بورصة نيويورك	+١٠	٢٠,٠٦٦	+١٠	١٩,٢٣٢
سوق أبو ظبي للأوراق المالية	+١٠	٦,٣٦٧	+١٠	٣,٤٩٥
سوق دبي المالي	+١٠	٨,١٩٧	+١٠	٧,٨٥١
أسواق أخرى	+١٠	٣٩,١٠٥	+١٠	١٩,٥٤٤

المخاطر التشغيلية

إن المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسارة الناتجة من تعطل الأنظمة أو بسبب الخطأ البشري أو الإحتيال أو الأحداث الخارجية. عندما تتعطل الرقابات عن العمل يمكن للمخاطر التشغيلية أن تؤدي إلى أضرار خاصة بالسمعة ويكون لذلك آثار قانونية أو تشريعية أو تؤدي إلى الخسارة المالية. لا يمكن للبنك أن يتوقع الحد من جميع المخاطر التشغيلية، ولكن من خلال إطار عمل رقابي و المتابعة والإستجابة للمخاطر المحتملة، يكون البنك قادراً على إدارة هذه المخاطر. تتضمن أدوات الرقابة فصل الواجبات بصورة فعالة ووضع إجراءات للدخول على الأنظمة والتفويض والتسوية وتدريب العاملين وعمليات التقييم بما في ذلك إستخدام التدقيق الداخلي.

٢٣- التحليل القطاعي

لأغراض تشغيلية، تم تنظيم أنشطة البنك إلى قطاعين رئيسيين للأعمال: (أ) الاستثمارات الذي يقوم بشكل رئيسي بإدارة المحفظة الإستثمارية الخاصة بالبنك وتقديم خدمات الخزينة؛ و (ب) الخدمات المصرفية، الذي يقوم بشكل رئيسي بإدارة المحفظة الإستثمارية الخاصة بالعملاء وتقديم التسهيلات الإئتمانية وقبول الودائع من الشركات والعملاء الأفراد وتقديم الخدمات الإستشارية حول تمويل الشركات ومعاملات السوق الرأسمالية. تمثل هذه القطاعات الأساس الذي يبني عليه البنك تقريره عن التحليل القطاعي الرئيسي. وتتم المعاملات بين القطاعات على أساس الأسعار المحددة من قبل الإدارة مع الأخذ في الإعتبار تكلفة الأموال وتوزيع المصاريف بشكل عادل.

تقوم الإدارة بمراقبة النتائج التشغيلية للقطاعات التشغيلية بشكل منفصل لغرض إتخاذ القرارات حول تخصيص المصادر وتقييم الأداء. يتم تقييم الأداء القطاعي إستناداً إلى الأرباح أو الخسائر التشغيلية.

	الإستثمارات		*الخدمات المصرفية*		*الإجمالي*	
	٢٠١٣ *ألف درهم*	٢٠١٢ *ألف درهم*	٢٠١٣ *ألف درهم*	٢٠١٢ *ألف درهم*	٢٠١٣ *ألف درهم*	٢٠١٢ *ألف درهم*
الإيرادات*	٩٧,٦٢٢	٧٥,٨٣٦	١٤,٠٤٦	٩,٥٧٨	١١١,٦٦٨	٨٥,٤١٤
تعديلات داخل القطاع	(٢٩,٣٠٥)	(٢٤,٦٨٥)	٢٩,٣٠٥	٢٤,٦٨٥	–	–
	٦٨,٣١٧	٥١,١٥١	٤٣,٣٥١	٣٤,٢٦٣	١١١,٦٦٨	٨٥,٤١٤
الأرباح للسنة	٣٠,٦٤٦	٢٧,٦٢٥	٥,٥٨٣	(١,٢٩٩)	٣٦,٢٢٩	٢٦,٣٢٦

	الإستثمارات		*الخدمات المصرفية*		*الإجمالي*	
	٢٠١٣ *ألف درهم*	٢٠١٢ *ألف درهم*	٢٠١٣ *ألف درهم*	٢٠١٢ *ألف درهم*	٢٠١٣ *ألف درهم*	٢٠١٢ *ألف درهم*
الموجودات القطاعية	٢,٤٩١,١٤١	١,٧٨٦,٥٩٦	٢٨٤,٠٧٦	٤١,٨٦٤	٢,٧٧٥,٢١٧	١,٨٢٨,٤٦٠
المطلوبات القطاعية	٩٥٩,٠٣٤	٨٦١,٦١٥	١,٨١٦,١٨٣	٩٦٦,٨٤٥	٢,٧٧٥,٢١٧	١,٨٢٨,٤٦٠

* تتألف الإيرادات من إيرادات الفوائد و صافي الإيرادات من الإستثمارات والإيرادات الأخرى و (خسائر)/ أرباح صرف العملات الأجنبية ناقصاً خسائر الإنخفاض في قيمة الإستثمارات.

٢٤- القيمة العادلة للأدوات المالية

تمثل القيمة العادلة المبلغ الذي يمكن به إستبدال أصل ما أو سداد إلتزام ما، وذلك بين أطراف ذات معرفة ولديهم الرغبة في إجراء هذه المعاملات. وعليه، يمكن أن تنتج فروقات بين القيمة الدفترية بموجب طريقة التكلفة التاريخية وتقديرات القيمة العادلة.

تحديد القيمة العادلة وتسلسل القيمة العادلة

يستخدم البنك التسلسل التالي:

يستخدم البنك التسلسل التالي للتحديد والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية عن طريق أساليب التقييم:

المستوى ١: أسعار متداولة (غير معدلة) في أسواق نشطة لموجودات أو مطلوبات مماثلة؛

المستوى ٢: أساليب أخرى حيث يكون لدى كل المدخلات تأثير جوهري على القيمة العادلة المسجلة ويمكن ملاحظتها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر؛ و

المستوى ٣: أساليب تستخدم مدخلات لديها تأثير جوهري على القيمة العادلة المسجلة ولا تستند على معلومات يمكن ملاحظتها في السوق.

يظهر الجدول التالي تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة حسب مستوى تسلسل القيمة العادلة:

٣١ ديسمبر ٢٠١٣	*المستوى الأول ألف درهم*	*المستوى الثاني ألف درهم*	*المستوى الثالث ألف درهم*	*الإجمالي ألف درهم*
الموجودات المالية				
مقايضة مخاطر الائتمان	–	٣٧٤	–	٣٧٤
المطلوبات المالية				
مقايضة مخاطر الائتمان	–	١,٣٠٥	–	١,٣٠٥

٣١ ديسمبر ٢٠١٢	*المستوى الأول ألف درهم*	*المستوى الثاني ألف درهم*	*المستوى الثالث ألف درهم*	*الإجمالي ألف درهم*
الموجودات المالية				
مقايضة مخاطر الائتمان	–	١,١٨٩	–	١,١٨٩
المطلوبات المالية				
مقايضة مخاطر الائتمان	–	١,٦٧٧	–	١,٦٧٧

تم الإفصاح عن تسلسل القيمة العادلة للاستثمارات في إيضاح رقم ١١.

إن الموجودات التي تقترب قيمتها العادلة من القيمة المدرجة للموجودات المالية والمطلوبات المالية ذات تاريخ استحقاق قصير فمن المفترض أن تقترب المبالغ المدرجة من قيمتها العادلة. ينطبق هذا الافتراض أيضاً على الودائع التي ليس لها تاريخ استحقاق محدد.

٢٤- القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

تم تصنيف الأدوات المالية لغرض المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ كالتالي:

٣١ ديسمبر ٢٠١٣	*بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر*	*متوفرة للبيع*	*قروض وذمم مدينة*	*التكلفة المطفأة*	*المجموع*
	ألف درهم	*ألف درهم*	*ألف درهم*	*ألف درهم*	*ألف درهم*
الموجودات المالية					
النقدية والأرصدة لدى المصرف المركزي	–	–	–	٦٩,١٧٩	٦٩,١٧٩
المستحقات من البنوك	–	–	–	٢٣٥,٩٥١	٢٣٥,٩٥١
القروض والسلفيات	–	–	١٠٨,٧٧٨	–	١٠٨,٧٧٨
إستثمارات باستثناء السبائك	–	٢,٢٣٥,٣٥٨	–	٩١,٩٠٠	٢,٣٢٧,٢٥٨
أخرى	–	–	–	٢٧,١٠١	٢٧,١٠١
	–	٢,٢٣٥,٣٥٨	١٠٨,٧٧٨	٤٢٤,١٣١	٢,٧٦٨,٢٦٧
المطلوبات المالية					
مستحقات للبنوك	–	–	–	٧٦٥,٢٨٦	٧٦٥,٢٨٦
ودائع العملاء	–	–	–	١,٦٧٥,١١٢	١,٦٧٥,١١٢
أخرى	–	–	–	٢٨,٢٦٣	٢٨,٢٦٣
	–	–	–	٢,٤٦٨,٦٦١	٢,٤٦٨,٦٦١

٣١ ديسمبر ٢٠١٢	*بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر*	*متوفرة للبيع*	*قروض وذمم مدينة*	*التكلفة المطفأة*	*المجموع*
	ألف درهم	*ألف درهم*	*ألف درهم*	*ألف درهم*	*ألف درهم*
الموجودات المالية					
النقدية والأرصدة لدى المصرف المركزي	–	–	–	١٥,٧١٦	١٥,٧١٦
المستحقات من البنوك	–	–	–	٦٠,٨٤٣	٦٠,٨٤٣
القروض والسلفيات	–	–	١٨,٦٥٨	–	١٨,٦٥٨
إستثمارات باستثناء السبائك	–	١,٦٢٩,٧٠١	–	٤٧,٢٢٢	١,٦٧٦,٩٢٣
أخرى	–	–	–	١٩,٠١٤	١٩,٠١٤
	–	١,٦٢٩,٧٠١	١٨,٦٥٨	١٤٢,٧٩٥	١,٧٩١,١٥٤
المطلوبات المالية					
مستحقات للبنوك	–	–	–	٦٩٨,٥٦٩	٦٩٨,٥٦٩
ودائع العملاء	–	–	–	٨٠٣,٢٤٠	٨٠٣,٢٤٠
أخرى	–	–	–	٣٣,٩١٩	٣٣,٩١٩
	–	–	–	١,٥٣٥,٧٢٨	١,٥٣٥,٧٢٨

٢٥- كفاية رأس المال

يحتفظ البنك بقاعدة رأس المال المدارة بشكل نشط لتغطية المخاطر المرتبطة بالأعمال. تتم مراقبة كفاية رأس المال الخاص بالبنك باستخدام، من ضمن الإجراءات الأخرى، الأنظمة والنسب المحددة من قبل لجنة بازل حول مراقبة العمليات المصرفية ("قواعد / نسب بي أي إس) التي يطبقها المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة في مراقبة المصارف.

يقوم المصرف المركزي في دولة الإمارات العربية المتحدة بالإشراف على البنك ولذلك فهو يتلقى معلومات حول كفاية رأس المال ويضع المتطلبات بشأنها للبنك. يتم احتساب رأس المال على مستوى البنك باستخدام إطار اتفاقية بازل ٢ الصادرة من لجنة بازل حول الرقابة المصرفية ("لجنة بازل")، بعد تطبيق التعديلات الموصى بها من المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة، ضمن الإطار الوطني. يبنى إطار اتفاقية بازل ٢ على ثلاثة "ركائز": متطلبات رأس المال بالحد الأدنى (الركيزة ١) وعملية مراجعة الرقابة (الركيزة ٢) والتزام السوق (الركيزة ٣).

متطلبات رأس المال بالحد الأدنى
حسب متطلبات رأس المال الحالية، يطلب المصرف المركزي في دولة الإمارات العربية المتحدة من البنك الاحتفاظ بنسبة معينة بالحد الأدنى من إجمالي رأس المال إلى إجمالي الأصول الموزونة المعرضة للمخاطر بنسبة ١٢٪ (منها نسبة ٨٪ للشق الأول).

تتألف مكونات شقي رأس المال النظامي للبنك مما يلي:

- الشق الأول من رأس المال ويشتمل على رأس المال والاحتياطي القانوني والاحتياطي النظامي والأرباح غير الموزعة وتعديلات قانونية أخرى تتعلق بالبنود المدرجة في حقوق الملكية ولكن يتم معاملتها بشكل مختلف لأغراض كفاية رأس المال، و
- الشق الثاني من رأس المال ويشتمل على الاحتياطي غير المفصح عنه واحتياطي القيمة العادلة.

خلال السنة الماضية، إلتزم البنك بالكامل بجميع متطلبات رأس المال المفروضة من الخارج.

إن نسبة كفاية رأس المال وفقاً لإطار إتفاقية بازل ٢ هي كما يلي:

	٢٠١٣ *ألف درهم*	٢٠١٢ *ألف درهم*
الشق الأول من رأس المال		
رأس المال المصدر	٦٠,٠٠٠	٥٥,٠٠٠
الإحتياطي القانوني	٣٠,٠٠٠	٢٧,٣٣٠
الإحتياطي الخاص	٢٤,٣٦١	٢٠,٧٣٨
الأرباح غير الموزعة	١٢٦,٨٩٦	١٠٧,٤٦٠
إجمالي الشق الأول من رأس المال	٢٤١,٢٥٧	٢١٠,٥٢٨
الشق الثاني من رأس المال		
احتياطيات لم يتم الإفصاح عنها/ المخصصات العامة	٤,٤٣٥	٢,٩٣٥
احتياطي القيمة العادلة	٢٧,٧١٦	٣٥,٧٧١
الإجمالي	٣٢,١٥١	٣٨,٧٠٦
إجمالي رأس المال التنظيمي	٢٧٣,٤٠٨	٢٤٩,٢٣٤

٢٥- كفاية رأس المال (تتمة)

	٢٠١٣ ألف درهم	٢٠١٢ ألف درهم
التعرضات الموزونة المخاطر		
مخاطر الإئتمان	١,٦١٨,٥٠٦	٩٣٢,٩١٤
مخاطر السوق	٣٧,٤١٨	٦٠,١٩٤
المخاطر التشغيلية	٧١,٩٨٩	٦٩,١٢١
الإجمالي	١,٧٢٧,٩١٣	١,٠٦٢,٢٢٩

	٢٠١٣ ألف درهم	٢٠١٢ ألف درهم
نسبة رأس المال		
إجمالي رأس المال التنظيمي كنسبة من إجمالي الأصول الموزونة المخاطر	٪١٥,٨٢	٪٢٣,٤٦
إجمالي الشق الأول من رأس المال التنظيمي كنسبة من إجمالي الأصول الموزونة المخاطر	٪١٣,٩٦	٪١٩,٨٢

سياسات إدارة رأس المال واختبار الجهد وإدارة رأس المال

لدى البنك عملية تقييم ومراقبة وإعداد تقارير قوية لكفاية رأس المال ويقوم بشكل استباقي بتطوير إطار العملية الداخلية لتقييم كفاية رأس المال بما يتماشى مع اتفاقية بازل ٢ ومقدماً لاتفاقية بازل ٣.

إن التطلع إلى عملية التقييم الداخلية لكفاية رأس المال (ICAAP) يستند إلى تقديرات الموازنة المالية للبنك. يتم الأخذ في عين الاعتبار عدة سناريوهات للجهد من أجل تقييم قوة كفاية رأس المال لدى البنك على مدى فترة ٣ سنوات.

إن عملية التقييم الداخلية لكفاية رأس المال (ICAAP) تستند إلى رأس المال الاقتصادي وتحدد الكفاية كرصيد لرأس المال المورد، في صيغة المصادر المالية المتوفرة ومتطلبات رأس المال، كتحوط مقابل الخسائر غير المتوقعة. تخضع أساليب القياس الكمية لدى البنك إلى فحص وتقييم خارجي.

إن الأهداف الرئيسية من إدارة رأس المال الخاص بالبنك هي ضمان إلتزام البنك بمتطلبات رأس المال المفروضة من الخارج وأن يحتفظ البنك بنسب رأسمالية جيدة خاصة برأس المال لكي يدعم أعماله وزيادة قيمة حقوق المساهمين لأقصى حد ممكن.

يقوم البنك بإدارة هيكل رأس المال لديه وإجراء التعديلات عليه في ضوء التغيرات في الظروف الإقتصادية وسمات المخاطر من أنشطته. ومن أجل الحفاظ على هيكل رأس المال أو تعديله، قد يقوم البنك بتعديل مبلغ ربحية السهم الذي سيوزع للمساهمين وعائد رأس المال للمساهمين أو إصدار أوراق مالية رأسمالية. لم يتم إجراء أية تغييرات في الأهداف والسياسات والعمليات عن السنوات السابقة.

٢٦- الموجودات الإئتمانية

	٢٠١٣ ألف درهم	٢٠١٢ ألف درهم
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر	١,٤٨٨,٠٠٠	٦٦٨,٨٢٦

يقوم البنك بإدارة الإستثمارات نيابة عن عملائه. يحتفظ البنك بهذه الإستثمارات بصفة إئتمانية، وبناء عليه، لم تدرج في هذه البيانات المالية كموجودات للبنك.